جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص:إدارة أعمال

من إعداد الطالب: – مراح ميلود

بعنوان:

دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري

(التجربة الماليزية)

أعضاء لجنة المناقشة

رحالي بلقاسم	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
مقلاتي عاشور	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا
بوقابة وردية	أستاذ محاضر –أ–	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين اللذان يقابلان قسوة

الزمن بكثير من الصبر والبذل والعطاء.

وكل العائلة والأصدقاء والزملاء وكل طاقم جامعة محمد البشير الإبراهيمي

من أساتذة وموظفين، الذين يسهرون على السير

الحسن للجامعة حتى تبقى نبراسا للعلم والمعرفة

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شي أحمد الله تعالى وأشكره أن أعانني على انجاز هذا العمل،

كما أشكر والدي اللذين لطالما كانا سندا لي.

من خلال هذا العمل المتواضع أتقدم بالشكر الخالص والعرفان الكبير إلى

الأستاذ الفاضل "مقلاتي عاشور" الذي ساندني بنصائحه القيمة وتوجيهاته إذ يعود

له الفضل لإتمام هذا العمل جزاه الله خيرا ، فله مني كل الشكر والإمتنان.

الملخص:

هدف الطالب من خلال هذه المذكرة إلى وصف ظاهرة الفساد الإداري من جهة وإبراز وتحليل مفهومي الشفافية والمساءلة كآليتين لمحاربة الفساد الإداري وتحديدا في دولة ماليزيا، لهذا الغرض تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة الذي تناول فيه الطالب التجربة الماليزية في محاربة الفساد الإداري وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن آليتي الشفافية والمسائلة هما أساس الحد من الفساد الإداري، بالإضافة إلى أن التجربة الماليزية هي تجربة رائدة ومهمة جدا للإقتداء بها بالنسبة للعالم العربي والإسلامي في محاربة الفساد الاداري .

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الشفافية، المساءلة، ماليزيا.

Abstract:

The student aimed, through this thesis, to describe the phenomenon of administrative corruption on the one hand, on the other hand he aimed to highlight and analyze the concepts of transparency and accountability as two mechanisms to combat administrative corruption, and precisely in Malaysia. For this purpose, the student relied upon the analytical descriptive approach, in addition to using the case study approach, in which the student dealt with the Malaysian experience in fighting administrative corruption. It is very important to emulate it for the Arab and Islamic world in the fight against administrative corruption.

Keywords: Administrative corruption, transparency, accountability, Malaysia.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	–
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للفساد الإداري وآليات مكافحته (الشفافية والمساءلة)	
تمهيد	6
المبحث الأول: الأدبيات النظرية.	6
المطلب الأول: مفهوم الفساد الإداري ومظاهره.	6
المطلب الثاني: أسباب الفساد الإداري وآليات مكافحته	12
المبحث الثاني: آليات مكافحة الفساد الإداري(الشفافية و المساءلة).	17
المطلب الأول: مفهوم الشفافية والمساءلة.	17
المطلب الثاني: أهمية ومتطلبات الشفافية والمساءلة.	21
المطلب الثالث: معوقات تطبيق الشفافية والمساءلة.	26
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: تجربة ماليزيا في الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد الإداري	
تمهيد	37
المبحث الأول: واقع الفساد الإداري في دولة ماليزيا	37

المطلب الأول : ترتيب ماليزيا حسب مؤشر منظمة الشفافية الدولية	37
المطلب الثاني : ترتيب ماليزيا حسب مؤشر مدركات الفساد **(CPI)**	38
المطلب الثالث : مركز ماليزيا في مؤشر الحوكمة الصادر عن البنك الدولي	41
المبحث الثاني: جهود ماليزيا في مكافحة الفساد الإداري	42
المطلب الأول : قوانين مكافحة الفساد في ماليزيا	43
المطلب الثاني : آليات ومؤسسات محاربة الفساد المعتمدة في ماليزيا	45
خلاصة الفصل	48
الخاتمة	49
قائمة المراجع	53

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	32
(1-2)	إجمالي نقاط ماليزيا حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة 2012-2022	44
(2-3)	مركز ماليزيا حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة 2012-2022	44
(2-3)	ترتيب ماليزيا في مؤشرات الحوكمة وفق تقرير البنك الدولي لسنة 2014	46

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	موقع ماليزيا من الفساد بين دول العالم	43
(2-2)	مؤشر مدركات الفساد لماليزيا للفترة 2012-2022	45

مقدمة

- **تمهيد:**

يقترن الحديث عن الفساد بالحضارات البشرية القديمة منها والحديثة، ويعد الفساد بكافة أنواعه وأشكاله (الاقتصادي، المالي، الإداري، السياسي...وغيره)، داء وبيلا في المجتمعات الحديثة، فهو ذو آثار سلبية على القيم الأخلاقية وعلى الحياة السياسية وجميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فالفساد يعد من الظواهر الخطيرة التي تواجه بلدان العالم وبالأخص الدول النامية، فهو كمفهوم الخير والشر مرتبط ارتباطا كليا بطبيعة الإنسان على مرَ العصور، فالفساد في حد ذاته كظاهرة ليس شيئاً جديداً عند البشر، فمنذ أن وطأت قدم الإنسان على الأرض والفساد ملازم له، كما أن الفساد ليس مقصورا على مجتمع معين بل هو موجود في كافة المجتمعات وبصور وأشكال ومستويات مختلفة.

يعتبر الفساد الإداري من أخطر أنواع الفساد المنتشرة على الصعيد العالمي، وهو سلوك يمارسه صاحب المنصب أو الوظيفة عامة في حكمها مستغلا به سلطته الممنوحة له بموجب منصبه وموقعه الوظيفي، فهو ظاهرة قديمة من حيث وجودها إلا أنها ظاهرة تعتبر جديدة من حيث انتشارها الواسع الذي تعدى الحدود والحواجز بين الدول في عصرنا الحالي.

وبالحديث عن ظاهرة الفساد الإداري، فإن هذه الأخيرة قد ارتبطت بعدة عوامل أبرزها غياب الشفافية والمساءلة داخل الإدارة، وهما من بين الوسائل والآليات الناجحة لمكافحة الفساد، حيث نجد أن الدولة الماليزية سارت عليهما إلى أن أصبحت التجربة الماليزية تشغل الكثير من المهتمين بملف التغيير والنهضة في العالمين العربي والإسلامي ويراها المتابعون نموذجا يحتذى به في التطوير والتنمية في مكافحة الفساد.

- **إشكالية الدراسة :**

نظرا لما يشهده العالم والساحة العلمية من بروز كبير لظاهرة الفساد الإداري داخل الإدارات خاصة في الدول النامية، وفي ظل التزايد السريع والواسع لهذه الظاهرة الخطيرة في مختلف المجالات ونخص بالذكر الإدارات والمؤسسات الحكومية فمشاكل الفساد تزداد يوما بعد يوم لذلك لا بد من وضع حلول لازمة لها للحد من انتشارها عن طريق وضع خطط وإيجاد آليات ووسائل التي تعمل من أجل وضع حد للفساد الإداري من أجل هذا قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

"كيف نعزز ونفعل تطبيق آليتي الشفافية ومسائلة للحد من الفساد الإداري في ضوء التجربة الماليزية؟

يتفرع عن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو الفساد الإداري وما هي أسبابه ومظاهره؟
- ما واقع الفساد الإداري في دولة ماليزيا؟

- ما هي استراتجيات ماليزيا لمكافحة الفساد ودعم الشفافية؟

- ما هي أبرز الدروس المستفادة من التجربة الماليزية ؟

- **فرضيات الدراسة:** لمعاجلة إشكالية الدراسة قام الطالب بصياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية: "يساهم تفعيل مبدأي الشفافية والمسائلة في مكافحة الفساد الإداري"، وللإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- تعتبر الشفافية والمسائلة آليتين للحد من الفساد الإداري؛

- كلما زاد تطبيق الشفافية والمساءلة كلما استطعنا تقليل مشكلة الفساد الإداري والقضاء عليها؛

- تجربة ماليزيا هي من أبرز التجارب في القضاء على ظاهرة الفساد الإداري ومثال جيد يحتذى به.

- **أهمية الدراسة:**

- محاولة توفير إطار نظري حول الشفافية والمساءلة في مكافحة الفساد الإداري

- توضيح بعض تجارب دولة ماليزيا في مكافحة الفساد .

- **أهداف الدراسة:**

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة خطيرة تفشت بشكل كبير داخل القطاعات الحكومية وذلك من أجل:

- ابراز مفهوم الفساد الإداري وما هي أسبابه ومظاهره.
- ابراز واقع الفساد الإداري في دولة ماليزيا.
- إظهار الدور الذي تلعبه الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد داخل الإدارات؛
- معرفة البرامج الخاصة التي اتخذتها دولة ماليزيا لمكافحة الفساد الإداري؛
- الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة الماليزية لمكافحة الفساد.

- **منهج الدراسة:**

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الإنسانية، وقد تم الاعتماد على الأداة البحثية.

- **حدود الدراسة:**

- الحدود الموضوعية :

تقتصر الدراسة على تحديد المفاهيم المتعلقة بالفساد الإداري والشفافية والمساءلة من مختلف الجوانب ثم القيام بدراسة استطلاعية عن تجربة ماليزيا أحد أبرز بلدان العالم في مكافحة الفساد الإداري.

- الحدود الزمنية:

تمت هذه الدراسة خلال السنة الجامعية 2022- 2023 .

- **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

ينطلق اختيار موضوع دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري بالتركيز على تجربة ماليزيا من جملة مبررات ذاتية وموضوعية تدفع باتجاه محاولة البحث والتقصي في هذا الموضوع للكشف عن بعض الحقائق الجديرة بالدراسة والبحث، وهي كالآتي:

الأسباب الذاتية:

- رغبة الطالب في دراسة وتحليل الموضوع الفساد الإداري وآليات مكافحته المتمثلة في الشفافية والمساءلة؛

- الميول الشخصية لهذا الموضوع؛

- توفر الإمكانيات المادية والمعنوية في هذا الموضوع.

الأسباب الموضوعية:

- الأهمية العلمية لهذا الموضوع محاولة إثرائه وشرح أسباب الفساد التي يخلفها على العالم وبالأخص الدول التي يكثر فيها؛

- إبراز أهمية هذا الموضوع والتعريف به؛

- محاولة إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الفساد خاصة في القطاع الإداري

- **هيكل الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، يتضمن الفصل الأول الإطار النظري للموضوع، حيث قسم الفصل الأول إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الفساد الإداري، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى آليات مكافحة الفساد الإداري .أما في الفصل الثاني فخصص للدراسة التطبيقية من خلال عرض التجربة الماليزية. حيث تم تقسيمه هي الآخر إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم التجربة الماليزية، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى آليات واستراتجيات مكافحة الفساد ودعم الشفافية والمسائلة، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة،وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للفساد الإداري وآليات مكافحته (الشفافية والمساءلة)

تمهيد:

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، فهو يعد مقترنا بالإنسان منذ وجوده على الأرض فقد أصبحت ظاهرة الفساد الإداري حديث الساعة واستحوذت على اهتمام المنظمات والهيئات الدولية الحكومية والغير الحكومية، وتزايد الاهتمام بمواجهتها والتصدي لها على مستوى نطاق المنضمات العالمية والمحلية.

كما حظيت باهتمام الكثيرين من الأكاديميين والمفكرين والباحثين بشكل عام في بداية التسعينات من القرن الماضي، وذلك من خلال المطالبة المتزايدة بتحقيق الشفافية نتيجة مشاركة المواطن وأصحاب المصالح في مناقشة قضايا الشأن العام وتعزيز دور القطاع الخاص ومنضمات المجتمع المدني في إصلاح وتطوير أداء الدولة .

ومن هذا المنطلق أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد حلول ومسارات جديدة وناجعة لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري من أجل النهوض بالتنمية الشاملة، ولعل من أبرز هذه المسارات هي تبني معايير الحكم الراشد القائم على تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة للحد من الفساد الإداري.

تطرق الطالب في هذا الفصل إلى ظاهرة الفساد الإداري فأفرد لها مبحثا كاملا، ثم خصص المبحث الثاني لتحديد آليات مكافحة الفساد (الشفافية والمساءلة)

المبحث الأول: الأدبيات النظرية.

ليس هناك خلاف على أن الفساد هو ظاهرة منتشرة في جميع البلدان والمجتمعات، ومن المعروف كذلك أن الفساد لا يقتصر على قطاع بعينه دون غيره، فالفساد يمكن أن يكون موجودا في القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، وإن كانت فرص وجوده في القطاع العام أكثر من غيرها، وغالبا ما يشترك في الفساد أشخاص من القطاع العام وأطراف من القطاع الخاص. والفساد ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول، لما له من تداعيات على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي والأداء الإداري.

المطلب الأول : مفهوم الفساد الإداري ومظاهره.

يصعب إيجاد تعريف موحد للفساد الإداري، وهذه الصعوبة ترجع لأسباب عديدة من بينها: تعقد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها وأسبابها، واختلاف مناهج دراستها بالإضافة إلى تعدد أشكال التعبير عنها وتنوع خلفيات المشاركين في نقاشها وبحثها وتنوع مشاربهم حيث ينتمون إلى حقول معرفية عديدة كالعلوم القانونية والسياسية والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية بالإضافة إلى الاختلاف في المواقف الإيديولوجية وتباين الميول

والاتجاهات لدى الباحثين في هذا المجال، وفيما يلي سيحاول الطالب الإحاطة بأهم الجوانب المرتبطة بهذه الظاهرة.

أولا- مفهوم الفساد:

أ- التعريف اللغوي:

جاء في مختار الصحاح : فسد الشيء يفسد بالضم فسادا فهو فاسد، و المفسدة ضد المصلحة.[1]، وقد ارتبطت كلمة الفساد تاريخيا وشعبيا في أذهان الناس بمفهوم "الشر" أو بالنواحي السلبية إجمالا، ولعل البدء بالمفاهيم اللغوية يساعد على الانطلاق في تفسير معنى الفساد، إذ تعني كلمة الفساد في معاجم اللغة "فسد" ضد "صلح" أي بمعنى البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، وفي المعجم الوسيط الفساد يعني: التلف، والعطب، والاضطراب، والخلل، والقحط وكما يعني إلحاق الضرر بالأفراد والمجتمعات، وفي المعجم القانوني فسد الشيء: بمعنى تلف وأصبح سيئا[2].

والفساد في الشريعة الإسلامية يستمد معانيه من آيات القرآن الكريم التي تناولته وقد تجاوزت الخمسين آية وكلها تنهى عنه وتحرمه.

وعرفته منظمة الشفافية العالمية على أنه: "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة"[3]

وينطوي هذا التعريف البسيط على عدد من العناصر الأساسية:[4]

- فهو ينطبق على القطاعات الثلاثة للحكومة: القطاع العام والخاص والمجتمع المدني؛
- يشير إلى سوء الإستخدام النظامي والفردي، الذي يتراوح بين الخداع، الأنشطة غير القانونية والإجرامية؛
- يغطي كلا من المكاسب المالية وغير المالية؛
- يشير إلى أهمية منظومة الحكومة في ضبط وتنظيم كيفية ممارسة السلطة؛
- يلقي الضوء على التكاليف غير افعالة المصاحبة للفساد، وتحويل الموارد في الإتجاه غير المخصص لاستخدامها.

لذلك يمكن القول، أن الفساد الإداري هو انحراف عن القواعد واللوائح والأنظمة المعتمدة واستغلالها بأي طريقة كانت، أو استغلال للمنصب الذي يحصل الشخص من خلاله على مكاسب غير مشروعة[5].

---

[1] - آدم نوح القضاة، نحو نظرية إسلامية لمكافحة الفساد الإداري والتعامل مع تبعاته، الرياض، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، 2003، ص 02.
2- بلال البرغوثي، كتاب النزاهة والشفافية والمبادلة في مواجهة الفساد، فلسطين، 2013، ص 13 .
3 - أحمد محود نهار أبو سويلم، مكافحة الفساد، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص 25.
4 - محمد الناصر حميداتو وعبد الجليل شليق وخليفة عزي، الفساد المالي كأحد أنماط الجريمة وسبل مواجهته –مع الإشارة للجزائر، مقاربة نظرية تطبيقية، الملتقى الدولي الرابع بعنوان: الجريمة في الوطن العربي من منظور الاقتصاد الاجتماعي، جامعة الوادي، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2013، ص4.
5 - فلاح بن فرج السبيعي، أثر تطبيق الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري في الشركات المالية السعودية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 37، العدد 1، 2017، ص 182.

ب- الفساد الإداري اصطلاحا: من ضمن تعاريف الفساد الإداري التي اطلع عليها الطالب ما يلي:

يتعلق الفساد الإداري بمظاهر الإنحرافات، ويتجسد على العموم في تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة أثناء تأديته لمهامه بما يتعارض مع منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية، وتتخذ المنافع المستهدفة من هذا النوع من الفساد أشكالا عديدة قد تكون مادية أو معنوية.[1]

وقد عرفه جوزيف ناي على أنه: "سلوك مخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية مثل العائلة أو القرابة أو الصداقة أو الإستفادة المادية واستغلال المراكز، ومخالفة التعليمات بغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي، ويدفع هذا السلوك إلى استعمال الرشوة أو المكافأة لمنع عدالة أو موضوعية شخص معين في مركز محترم وكذا يشمل على سوء استخدام المال العام مثل التوزيع غير القانوني للموارد العامة من أجل الإستفادة الخاصة.[2]

كما عرفه البعض على أنه: "كل ما يرتكبه الموظف العام إخلالا بواجبات وظيفته العامة، سواء كان باعتباره مواطنا عاديا أو باعتباره موظفا عاملا، يمس الوظيفة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، طالما أنه يؤثر على مقتضيات وظيفته"[3]

ويعرف الفساد الإداري أيضا بأنه: استغلال سلطة الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بطرق غير مشروعة نظاميا[4].

ولكن يعد تعريف المنظمة الدولية للشفافية هو أكثر التعاريف دقة، حيث عرفته على أنه: "إساءة استعمال السلطة لمن اؤتمن عليها لتحقيق مكاسب شخصية"، وتفرق المنظمة الدولية للشفافية بين نوعين من الفساد هما:

- **الفساد بالقانون:** وهو ما يعرف بمدفوعات التسهيلات، الذي تدفع فيه رشاوى للحصول على الأفضلية في خدمة يقدمها مستلم الرشوة وفقا للقانون.
- **الفساد ضد القانون:** وهو دفع رشوة للحصول من مستلم الرشوة على خدمة ممنوع تقديمها.[5]

ثانيا- مظاهر الفساد الإداري:

1 - نعيم إبراهيم الطاهر، إدارة الفساد، دراسة مقارنة بالإدارة التطبيقية، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 21.
2 - نقماري سفيان، الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي، الملتقى الدولي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07 ماي 2012، ص 04
3 - بلال أمين زين الدين، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن، ط1، ج 2، القاهرة، مصر، دار عفان للطباعة، 2012، ص 76.
4- فلاق محمد وحودو سميرة أحلام، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري "تجارب دولية"، مجلة الردة لاقتصادات الأعمال، العدد 01، 2015، ص18
5 - عبد المجيد محمود عبد المجيد، الفساد، ط2، ج1، القاهرة، مصر، دار نهضة مصر للنشر، 2014، ص 81.

تتعدد الصور التي يظهر فيها الفساد في حياة المجتمعات، ولا يمكن حصر هذه المظاهر بشكل كامل ودقيق، إذ تختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يتم السعي إلى تحقيقها؛ فقد يمارس الفساد فرد، وقد تمارسه جماعة، أو مؤسسة خاصة، أو مؤسسة رسمية أو أهلية، وقد يهدف إلى تحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو اجتماعي. وقد يكون الفساد فرديا بمبادرة شخصية دون تنسيق مع أفراد آخرين أو جهات أخرى. وبشكل عام يمكن تحديد مجموعة من الصور والأشكال التي يظهر فيها الفساد وتشمل هذه المجموعة المظاهر الآتية:

أ- الفساد الإداري المالي:

وهو مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة، وتتمثل أشكال الفساد المالي في الكسب غير المشروع والرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتبديد المال العام.

- **الرشوة:**

وهي أخذ الموظف قدرا من المال مقابل تقديم خدماته للآخرين، وتعدمن الأشكال الصريحة لجرائم الفساد الإداري.وقد لعن الرسول صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي والرائش لكونهم مشاركين في هذا الجرم.[1]

- **اختلاس وسرقة ونهب المال العام:**

من بين أخطر مظاهر الفساد الإداري المتفشي في المؤسسات الحكومية هو إهدار وتبديد المال العام عن طريق شتى أساليب وطرق التحايل والنهب، السرقة والإختلاس، والإسراف التي ينتهجها بعض الموظفين العامين، ونعني باختلاس المال العام حيازة كاملة للشيء بعنصريه المادي والمعنوي بغير رضا مالكه أو حائزه، كما يعني أيضا الحصول على أموال الدولة والتصرف بها بغير وجه حق.[2]

- **إهدار وإهمال المال العام:**

كأن يقوم الموظف العام بإعفاء بعض الشركات، أو بعض المواطنين، من الضرائب المستحقة عليهم دون وجه حق، كما يندرج في هذا المجال استعمال مقدرات المؤسسة المالية (سواء أكانت مؤسسات عامة، أم خاصة، أم أهلية، أو غيرها من مؤسسات المجتمع) كسيارات المؤسسة، ومعداتها، وأجهزتها لأغراض شخصية، أو لتغطية مصاريف السفر والإقامة خارج البلاد دون وجه حق على حساب المال العام، أو استخدامها لأغراض

1 - بولمان محمد، مداخلات في القانون، ط 1، مراكش، المغرب، المطبعة والوراقة الوطنية، 2000، ص 82.

2 - إبراهيم توهامي وليتيم ناجي، قراءة تحليلية في مضامين وأبعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 06-07 ماي 2012، ص 11.

انتخابية خلال الحملات الانتخابية، بمعنى آخر استغلال مقدرات المؤسسة المالية لغير هدف المؤسسة وبرنامجها.[1]

- **غسيل الأموال :**

عرفت جريمة غسيل الأموال على أنها: "عملية التمويه على مصدر الأموال وطبيعته، حتى يصبح صاحبه حرا في استخدامه دون خشية ضبطه ومصادرته قانونا، أو هو أي تصرف يرتكب من شأنه إيجاد تبرير كاذب لمصدر الأموال الناتجة بطريق مباشر أو غير مباشر عن أنشطة إجرامية، أو يسهم في عملية توظيف أو إخفاء أو تحويل هذه العائدات الإجرامية"، ويتقاطع غسيل الأموال مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والإئتمان وكذلك التمويل الخارجي. وهو محاولة تغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة لتظهر كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع.[2]

ب-الفساد الإداري التنظيمي:

- **المحسوبية والمحاباة:**

تعتبر المحسوبية من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب علاجا، فهي تنجم عن استغلال المنصب الحكومي للإستفادة الشخصية لمصلحة الغير دون وجه حق، فهو فساد ناتج عن سوء نية وسوء قصد مع سبق الإصرار عليه لإعطاء حق لمن لا يستحقه وأساس التميز هو العصبية والقرابة أو المحاباة، وبذلك تستغل الموارد وتشغل المناصب من قبل غير المؤهلين مما يؤدي إلى تراكم ثروات هائلة لدى بعض الأفراد[3]، أما المحاباة فيقصد بها تفصيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات وعقود الإستئجار والإستثمار.[4]

- **إستغلال النفوذ الوظيفي :**

يعرف استغلال النفوذ الوظيفي بأنه الاستفادة من السلطة للحصول على منفعة خاصة، من خلال استثمار المعلومات التي يفترض أنها سرية في المؤسسة، أو القدرة على التأثير بصورة غير قانونية أو غير مشروعة على قرار جهة أخرى.

---

[1] - عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، رام الله، فلسطين، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة –أمان، 2013، ص ص 23، 24.

[2] - محمد عبد اللطيف عبد العال، جريمة غسيل الأموال ووسائل مكافحتها في القانون المصري، القاهرة، مصر، دار النهضة، 2003، ص 10.

[3] - هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والإجتماعية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص 52.

[4] - بوفليح نبيل، جريو سارة، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2018، ص 03.

- **التهاون في القيام بواجبات الوظيفة :**

تهاون الموظف وبلا سبب مشروع في القيام بواجبات وظيفته، كعدم احترام مواعيد الدوام الرسمية وعدم إنجاز المهام الوظيفية الموكلة إليه للتكاسل وعدم رغبة في العمل، أو الجمع بني الوظيفة وأعامل أخرى دون إذن إدارتـه، وهذا ما ينتج عنه الترهل في الوظيفة العامة وغياب المساءلة والمحاسبة.

- **التلاعب بالأختام الرسميـة ": "**

هو عملية تغيير بعض المسؤولين للأختام من أجل التصديق على أوراق غير صحيحة أو مخالفة للنظام أو عن طريق تغيير تواريخ أو تفاصيل آخري في الأوراق المهمة .

وهناك مظاهر أخرى مرتبطة بالفساد من بينها :

ج-الفساد الأخلاقي:

والمتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في مكان العمل، ومن أبرز صور هذا الفساد هي :

- التحرش الجنسي في أماكن العمل؛
- التحايل على تعليمات العمل لتحقيق مكسب شخصي من خلال الخبث الخداع والكذب؛
- غياب وانعدام الضمير المهني لبعض الموظفين العاملين؛
- العنصرية عندما يتم التمييز ضد شخص ما بناء على لون بشرته أو دينه أو جنسيته؛
- الكذب والتضليل بنشر أخبار كاذبة ومعلومات مضللة لتحقيق مصالح شخصية . [1]

المطلب الثاني: أسباب الفساد الإداري.

تتعدد أسباب إنتشار الفساد الإداري تختلف من بلد لآخر، غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن إنتشار الفساد الإداري يزداد عند توفر الظروف العامة التي تسمح له بالإنتشار والتفشي، ويمكن حصر أسباب الفساد الإداري حسب في ثلاث مجموعات رئيسية هي:

أولا: الأسباب السياسية

[1] - بلال البرغوثي، مرجع سابق، ص 17 – 18 .

تنتج بسبب غياب قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة، حيث ترتبط هذه القيم ارتباطا وثيقا بالديمقراطية كثقافة مجتمع ونظام حكم وإدارة، وهو ما أشارت إليه ديباجة إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، حيث نصت في فقرتها الأولى على أن الدول الأطراف في هذه الإتفاقية إذ تقلقها خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها ، مما يقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة، يعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر. ومن أهم الأسباب السياسية للفساد ما يلي:

- ضعف الإرادة السياسية لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد؛
- ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين؛
- وجود أنظمة حكم استبدادية تحتكر الحكم في البلاد ولا تقبل المشاركة؛[1]
- عدم الإستقرار السياسي وعدم وجود دستور دائم؛
- عسكرة المجتمع؛
- سيطرة الدولة على وسائل الإعلام؛
- ضعف منظمات المجتمع الدولي؛
- عدم استقرار الأنظمة التشريعية والقانونية؛[2]
- غياب القدوة السياسية : أي ضعف الإرادة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد نظرا لانغماسهم أو بعض منهم بقضايا الفساد أو عدم تفعيلها لإجراءات الوقاية من الفساد وتعميق ما يسمى بثقافة النزاهة وسيادة القانون؛
- تفشي البيروقراطية الحكومية ؛
- المغالاة في مركزية الإدارة الحكومية؛
- ضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية[3].

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

هناك مجموعة من الأسباب الاقتصادية المسببة للفساد الإداري والمالي نذكر منها:

[1] - سيف الدين عشيط هني، إشكالية الفساد السياسي على فعالية النظام السياسي الجزائري 1989-2007، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، فرع التنظيم السياسي والإداري، 2007، ص 38.

[2] - ماني يمينة، "الفساد الإداري والمالي مفاهيمه، أسبابه وأشكاله وآثاره على التنمية الإقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 24-25 أفريل 2018، ص 04.

[3] - هشام مرزوك الشمري، الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والإجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2009، ص21

– تدني مستوى المعيشة ووجود الفقر والبطالة، فقد أثبتت الدراسات والأبحاث على وجود علاقة قوية بين الفقر وجرائم الفساد، فعدم توفير الأمن الاقتصادي وسوء الغذاء والرعاية الاجتماعية وارتفاع تكلفة المعيشة يساعد على الفساد؛

– السياسة النقدية والمالية غير العادلة والمتمثلة في سياسة التوسع في الإصدار النقدي إلى درجة الإفراط المؤدي إلى التضخم، ومن ثم زيادة الأسعار وارتفاعها وانخفاض الدخول الحقيقية، وتدهور القوة الشرائية للنقود وانعدام دورها في تسوية المدفوعات الآجلة وتأثير ذلك على المعاملات والديون وعلى أصحاب الدخول الثابتة، مما دفع العاملين بأجهزة الدولة لمواجهة متطلبات المعيشة إلى تقوية الدافع لارتكاب صور الفساد كالرشوة والاختلاس والسرقة، نظرًا لصعوبة سد تلك الفجوة بأساليب مشروعة وصاحب ذلك التوسع المصرفي مع عدم الرقابة الجيدة لتزايد حالات السرقة والاختلاس في قطاع المصارف والمماطلة في سداد القروض؛

– عدم مراعاة السياسات الاقتصادية، كمراعاة وجوب تحقيق التوازن أو العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية على السكان، مما يؤدي إلى اختلال توزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع، مما يمكن الأغنياء من استغلال الفقراء وذوي الدخل المحدود من الموظفين لمضاعفة أرباحهم ومكاسبهم غير المشروعة؛

– تكليف أجهزة الدولة الحكومية أو القطاع العام بأعباء ومهام تتطلبها برامج التنمية وما يستلزمه ذلك من منحها صلاحيات واسعة ومدها بموازنات واعتمادات مالية كبيرة، دون تمكينها من بناء مؤسساتها وتطوير قدراتها وتأهيل كوادرها وتحسين قياداتها ضد احتمالات الانحراف والاستغلال أو إخضاعه للمتابعة والرقابة والمسائلة فتتصرف في المال العام دون رقابة مالية أو محاسبية وهذا يعد ملائمًا لانتشار الفساد والرشوة؛

– التحول السريع نحو القطاع الخاص وبيع المؤسسات والمرافق الحكومية للشركات الخاصة الوطنية أو الأجنبية – وهو ما يعرف بنظام الخصخصة– مما يسمح للوسطاء والسماسرة والوكلاء بعقد الصفقات ودفع العمولات لشراء الشركات الحكومية بأقل من قيمتها؛

– تؤدي الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب والكوارث إلى قلة المعروض من السلع والخدمات ومن ثم يزداد الطلب عليها مما يستتبع ذلك إلى ظهور السوق السوداء، بالإضافة إلى التحايل والرشوة لتجاوز القوانين والإجراءات التعسفية التي يتم فرضها في الظروف الاستثنائية؛

– حصول عدد من الفئات في بعض الوظائف على دخول إضافية دون وجود معيار واضح يحكمها، أو مقابل عمل حقيقي لها وذلك تحت مسميات مختلفة وبدرجات متفاوتة من الشرعية، كل ذلك أدى إلى تمتع تلك

الفئات بالدخول الإضافية مع حرمان فئات واسعة أخرى منها، مما دعا تلك الفئات إلى الفساد وتقبل الرشوة أو على الأقل تبريرها أمام أنفسهم. [1]

ثالثا: الأسباب الاجتماعية والثقافية: أهم الأسباب الاجتماعية والثقافية تتمثل فيما يلي:

– إنهيار القيم والأخلاق وضعف الوازع الديني: وغالبا ما تظهر هذه الظواهر بسبب سوء الإدارة السياسية للنخبة الحاكمة وتبنيها سياسة الإنفلات الأخلاقي وفصل مبادئ الدين الفاضلة عن جميع مناحي الحياة السياسية والإقتصادية وشيوع الحريات غير المنضبطة. [2]

–الحروب وآثارها في المجتمعات، التدخلات الخارجية، الطائفية والعشائرية، والقلق الناجم عن عدم استقرار الأوضاع، والتخوف من المستقبل والتفكير عن طرق الجمع بأي وسيلة كانت؛

–انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة الحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة؛

–تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين لبحث عن مصادر مالية أخرى حتى ولو كان من خلال الرشوة.

–التمييز العنصري حيث أن بعض المجتمعات النامية والمتقدمة لازال يمارس فيها التمييز العنصري على أساس اللون، أو الجنس، أو الدين، أو المنشأ الجغرافي للبشر، الأمر الذي يؤدي إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأقليات التي تعاني من هذا التمييز وسوء المعاملة فيتولد لديها رغبة في الانتقام من التمتع بصفة عامة؛

–صراع الحضارة والثقافة مع قيم العمل الرسمية فكثيرا ما تحدث فجوة في العديد من البلدان النامية والمتخلفة بين القيم الثقافية والحضارية وقيم العمل الرسمية القائمة على الانضباط والأمانة والشرف فوجود تفاعل واحتكاك بين الحضارات والثقافات المختلفة من المحتمل أن يحدث اختراق لقيم حضارية وثقافية أجنبية ما يؤدي إلى تغيير السلوك والقيم المتعلقة sالعمل الرسمي، ومن ثم حدوث جرائم اعتداء المال العام، خاصة عندما تصبح القيم المادية أعلى من القيم الدينية والأخلاقية.[3]

[1] - هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الفساد الإقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الإقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلة كلية الشريعة بطنطا، المجلد 30، العدد 02، 2015، ص ص 544، 545.

[2] - مازن زايد جاسم اللامي، الفساد بين الشفافية والإستبداد، مقالات المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام 'نسكو يمن)، اليمن، 2012، ص 06.

[3] - مفتاح صالح ومعافي فريدة، الفساد الإداري والمالي أسبابه ومظاهره ومؤشراته، الملتقى الوطني حول آلية الشركات للحد من الفساد الإداري، جامعة بسكة، الجزائر 06، 07 ماي 2012، ص 6

المطلب الثالث: آثار الفساد الإداري.

للفساد الإداري العديد من الآثار في مختلف المجالات نظرا لخطورة هذه الظاهرة على التنمية الشاملة والاستقرار في المجتمعات وانتشارها الكبير وتغلغلها في كافة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص حيث سنقوم بتلخيص أهم الآثار السلبية التي تفتك بمختلف الميادين والمجالات على النحو التالي:

هناك عدة آثار للفساد الإداري يمكن عرضها على النحو التالي:

-عندما يأخذ الفساد أشكال المحاباة والمحسوبية والتحيز للأقارب والأصدقاء في المناصب الإدارية والتعيينات الوظيفية ، يؤدي إلى اجتداب الأفراد الفاسدين ، وفي المقابل إستبعاد الأفراد الأكفاء والنزيهين الذين لا ينسجمون مع الفساد، إضافة إلى لجوء المواطنين إلى الموظفين والمسؤولين الفاسدين لتلبية متطلباتهم وتيسير أمورهم.[1]

-يلحق الفساد أضرارا فادحة برأس المال الوطني والعملية الإنتاجية، فهو شكل من أشكال سرقة الجمهور التي تؤدي إلى إنهاك الخزانة الوطنية وتحويل الأموال العامة في أغلب الأحيان إلى خارج البلاد، فتحرم البلاد من فرصة وضع هذه الأموال موضع الاستعمال العام المنتج .

-تربط بعض الأدلة الفساد بعدم الاستقرار السياسي، ويرى العالم السياسي مايكل نخت أن الفساد مؤشر مستقل هام يدل على احتمال تغيير نظام الحكم في الدول النامية حتى بعد أخذ عدد من العوامل الأخرى الثابتة إحصائيا بعين الاعتبار، إذ أن انتشار الفساد بشكل واسع يؤدي إلى النفور العام وإلى خيبة الأمل شعبية إزاء الحكومات والحكام.

-يؤثر الفساد على تخصيص الموارد العامة حيث تصبح المشاريع المفضلة هي المشاريع الملائمة أكثر لإنتاج فرص الحصول على الرشاوى، ولذلك فإن تزايد فرص الفساد في مشاريع البنية التحتية الكبيرة يجعلها تعطى أولوية أكثر من مشاريع التعليم والصحة.

-يؤدي الفساد إلى انعدام العدالة وسوء توزيع الثروة، ليس فقط بزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء بل يزود الأغنياء بالوسائل المحظورة لحماية مواقعهم ومصالحهم، وهذا بالتالي يمكن أن يسهم في خلق الأشكال الأخرى من الجريمة وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وحتى الإرهاب .

-إضعاف أداء القطاعات الاقتصادية ومن ثم النمو الاقتصادي، حيث يؤثر على استقرار وملاءة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار حيث يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة ومعيقة للاستثمار.

[1] - رحيم حسين العكيلي، الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته، دائرة الكرادة، العراق، ص ص 6-7
https:// www.nazaha.iq/search_web/trboy/4.doc 2102/10/01

-هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.

-الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي؛

-هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية في إشغال المناصب العامة.

وهناك آثار اجتماعية وثقافية أخرى:

-تراجع مستوى المعيشة بالنسبة للفرد المواطن وذلك بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

-يعتبر الفساد الإداري أولا وقبل كل شيء مشكلة أخلاقية ففي حالة استمراره واستشراءه يقيم نظاما قيميا منحرفا وثقافة فساد تهدد ليس فقط أسس الحكومة وإنما أيضا ثقافة المجتمع[1].

- تشير مظاهر الفساد إلى مخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، أو مخالفة القواعد والأحكام، الخاصّة بطبيعة عمل كل إدارة أو مؤسسة، أو مخالفة التعليمات الخاصّة بأجهزة الرقابة المالية، كالجهاز المركزي للرقابة المالية، المختص بالفحص والمراقبة على حسابات الحكومة والهيئات والمؤسسات العامّة وأموالها.

-تتمثل أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على الفساد في الزيادة المباشرة في كلفة الخدمات العامّة الأساسية ومستوى الجودة، وعدد المستفيدين منها، وبشكل خاصّ الفئات الفقيرة والمهمّشة. وتأتي هذه الزيادة نتيجة لعدد من الآثار المتسلسلة لمظاهر الفساد، إذ يؤثر سلبًا في استقرار البيئة الاستثمارية العامّة، ويؤدي إلى زيادة تكلفة المشاريع، ويحدّ من إمكانات نقل التكنولوجيا والمهارات، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلّية والأجنبية، ويؤدي إلى هروب الأموال والكفاءات، واستثمارها في الخارج؛ لغياب التنافس الشريف الذي يعدّ شرطًا أساسيًا لجلب الاستثمارات المحلّية والخارجية، وبخاصّة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون حصة من العائد الاستثماري[2].

المبحث الثاني: آليات مكافحة الفساد الإداري (الشفافية والمساءلة).

إن الشفافية والمساءلة مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر، وما لم يكن هنالك مساءلة فلن تكون للشفافية أية قيمة، ويسهم وجود هاتين الحالتين في قيام إدارة كفؤة وفعالة تؤدي دورها في تقديم الخدمات التي يحتاجها المواطنون. فالشفافية توفر الشروط والمتطلبات الأساسية لإيجاد أنظمة مساءلة فعالة تحقق الهدف منها في إيجاد الحلول المناسبة للعديد من مشكلات الإدارة الحكومية، وتزيد من قدرا على مواجهة التحدت، ومواكبة

[1] بوراس بودالية، آليات الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي ، جامعة عين تيموشنت، كلية العلوم الاقتصادية، ص 111

[2] - عبير مصلح، مرجع سابق، ص ص 30 - 34

التغيرات البيئية الداخلية منها والخارجية، لمقابل فإن وجود أنظمة مساءلة على مستوى متقدم من الكفاءة والفعالية يساعد على تعزيز مفهوم الشفافية من خلال ما تتضمنه من آليات وعناصر.

المطلب الأول: مفهوم الشفافية والمساءلة.

وفي هذا المطلب سنقوم بدراسة مفهوم الشفافية والمسائلة لغة واصطلاحا لمعرفة هاذين الركيزتين التي تعد من أهم الركائز الحكم الراشد ومكافحة الفساد الإداري.

أولا: مفهوم الشفافية

تعتبر الشفافية من المفاهيم الحديثة في الإدارة وتطبقها المنظمات التي تبحث عن طرق النجاح، نظرا لما تتضمنه من إتاحة الفرصة لمقومات النجاح وقطع الطريق على الفساد الإداري، وغالباً ما يزول الغموض حول تفسير الأنظمة واللوائح عند تطبيق مبدأ الشفافية الإدارية. كما يتوقع أن يتم تبسيط الإجراءات بما يسهم في مكافحة الفساد الإداري، والذي عادة ينشأ وينمو في البيئة ذات الأنظمة واللوائح الغامضة. كما تزيد الشفافية من مستوى الثقة في المنظمات التي تطبقها، وهنا نقول أن مفهوم الشفافية عكس الغموض الذي عادةً ما تنمو فيه العادات والممارسات السلبية التي تؤدي إلى حدوث فساد إداري. [1]

تساهم الشفافية في زيادة درجة الثقة بين الحكام وأصحاب القرار والمواطنين وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لهم . فالشفافية هي نقيض الغموض، وتعني توفير المعلومات الكاملة عن السياسات والأنشطة والبرامج والقرارات للصحافة والرأي العام والمواطنين الراغبين في الإطلاع على أعمال الحكومات المركزية والمحلية وما يتعلق بها من جوانب إيجابية أو سلبية على حد سواء دون إخفاء، وتتعلق الشفافية بالخصوص بجانبين الأول يتعلق بوضوح الإجراءات وصحة مصداقية عرض المعلومات والبيانات الخاصة بالمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة والعامة ووضوح العلاقات فيما بينها من حيث (التخطيط – والتمويل – والتنفيذ) للوصول للغايات والأهداف المعلنة مسبقاً، في حين يتعلق الجانب الثاني بعلاقة ذوي العلاقة من الخدمات التي يقدمها الجانب الأول وحقهم في الحصول والوصول للمعلومات الصحيحة والحقيقة في الوقت المناسب[2].

تعد الشفافية من المفاهيم الحديثة في العلوم الإدارية والمحاسبية والاقتصادية، فلم يكن مصطلح الشفافية وما له من دلالات لغوية حديثة معروفاً أو متداولاً في الماضي القريب، وقد اختلفت وجهات النظر والتعريفات لمصطلح الشفافية تبعاً لمجالات استخدامها، وفيما يلي سوف نقدم بعض التعاريف لهذا المفهوم:

[1] - فلاح بن فرج السبيعي، مرجع سابق، ص 185.

[2] - برنامج دعم الحكم المحلي والإستقرار في ليبيا، دراسة حول الشفافية والمساءلة في الإدارة المحلية بليبيا، يوليو 2017، ص 07.

أشارت اللغة العربية إلى (شف) يشف وشفاف وثوب شفاف بفتح الشين وكسرها أي رقيق، ويشف بالكسر شفيفا أي رق حتى يرى ما تحته، وهو الذي يستشف ما وراءه أي يمكن أن يبصر ما وراءه، وعلى ذلك فإن الشفافية تعني القدرة على إبصار الأشياء الموضوعة خلف الشيء، وبالتالي رؤية هذه الأشياء ومعرفة حقيقتها.[1]

أما اصطلاحا، فيقصد بالشفافية حرية تدفق المعلومات بأوسع مفاهيمها، أي توفر المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء، والهيئات الشفافة لها إجراءات واضحة لصناعة القرار، وقنوات مفتوحة للاتصال بين المسؤولين وأصحاب الشأن توفر قدرا واسعا من المعلومات. [2]

كما عرّفت على أنها تشارك وتبادل المعلومات والتصرف بطريقة واضحة ومعلنة، بشكل يتيح لمن لهم مصلحة أو اهتمام في شأن ما أن يحصلوا على معلومات كافية حوله، وأنها الإنفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل ووظائف القطاع الحكومي، ونوايا السياسات المالية العامة، وحسابات القطاع العام، والذي من شأنه تعزيز المساءلة وتثبيت المصداقية، وكسب تأييد أقوى السياسات الاقتصادية السليمة من قبل جمهور على علم بمجريات الأمور، وغياب الشفافية سيؤدي إلى تزعزع الاستقرار وعدم الكفاءة والافتقار إلى العدالة، فغياب الشفافية وضعف مشاركة الجمهور في صنع القرار، والإخفاق في تعزيز آلية المساءلة وخاصة فيما يتعلق بالمال العام والتصرف فيه من شأنه أن يدمر إقتصاد البلاد ويتسبب في الأزمات المالية، وينعكس بالتالي على حالة المجتمع والدولة، ممّا يؤدي في الكثير من الحالات إلى زعزعة الاستقرار السياسي وانتشار العنف والفوضى وتفشي مظاهر الفساد الإداري[3].

تعرف الشفافية أيضا بأنها وضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضعيتها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها وسهولة الوصول إلى اتخاذ القرارات على أساس درجة كبيرة من الدقة والوضوح، وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وبما يتناسب مع روح العصر إضافة إلى تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع[4].

ويمكن توضيح عناصر الشفافية فيما يأتي:[5]

[1] - فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية، 2010، ص 13.

[2] - بوزيد سايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 58.

[3] هرون بوالفول، جمال بوزيان رحماني، دور الشفافية والمساءلة في تحسين أداء الأجهزة الإدارية بالإدارات العمومية الجزائرية، مجلة الدراسات المالية ومحاسبة الإدارية، المجلد 04، العدد 01 ، 2017، ص 543.

[4] - برنامج دعم الحكم المحلي والإستقرار في ليبيا، مرجع سابق، يوليو 2017، ص 07.

[5] - طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 438

- وضوح رسالة الأجهزة الحكومية ومبرر وجودها، وذلك من خلال التحديد الدقيق لرؤيتها ودورها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية.
- شرعية ومشروعية وجود الأجهزة الحكومية، وأن تتمتع بقبول من مختلف فئات المجتمع، وترسم صورة ناصعة من خلال دورها الواضح والمعزز لثقة الآخرين.
- أن تتسم آليات وإجراءات العمل والتخطيط بالبساطة والوضوح وعدم التعقيد، وأن يجري تحديث وتغيير مستمر لهذه الإجراءات وفق آليات يتم مناقشتها مع مختلف الجهات ذات المصلحة.
- النشر الواسع للمعلومات والبيانات، وتوفير أدلة يسترشد بها الجمهور والجهات الأخرى لمراقبة عمل المؤسسة ومعرفة مدى تطورها وتقدمها.
- أن تبتعد المنظمة عن جميع الممارسات المثيرة للريبة والشك حيثما أمكن، وأن تتسم بالوضوح والإعلان عن النشاطات والممارسات، وأن تعتمد في أساليبها الإدارية على تعزيز مبادئ الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص.
- من الضروري أن تمتلك الأجهزة الحكومية مدونات أخلاقية تضعها نصب أعينها دائما وهي تمارس أعمالها.
- تصميم برامج للتوعية بمفهوم الشفافية وضرورة احترامه وسبل التعامل مع المستفيدين من الخدمة أو السلعة المنتجة ومعرفة حقوقهم وعدم تجاوزها.

ثانيا: مفهوم المساءلة

لا يخلو أي نظام بشري أيا كانت طبيعته عن أجهزة وآليات المساءلة، هذه الأخيرة ترتبط المساءلة ارتباطا وثيقا بالإدارة العامة الحديثة، حيث تعد عاملا أساسيا في الكشف عن الانحرافات والتجاوزات الإدارية، وفينا يلي سنقدم بعض التعاريف لهذا المصطلح:

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية إستخدام صلاحياتهم و تصريف واجباتهم، و الأخذ بالإنتقادات التي توجه لهم و تلبية المتطلبات اللازمة منهم و قبول بعض المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع و الغش.

كما تعرف هيئة الأمم المتحدة المساءلة بأنها الإلتزام من قبل المسؤولين في القطاعين العام و الخاص بالقواعد التالية:

- توضيح كيفية تنفيد الدائرة لمهامها ومبررات القرارات التي تتخذها؛
- التفاعل المباشر مع الإنتقادات والمطالب التي تقدم إليها؛
- قبول جزء من المسؤولية عن الأخطاء التي تقع أو الفشل الذي ينتج عن تلك القرارت؛
- وجود آلية واضحة تتيح للمواطن التحقق من إلتزام الدائرة بمهامها على الوجه المخطط له؛

– وجود آلية واضحة للتعامل مع الأخطاء أو الفشل. [1]

وقد عرّفت المساءلة بأنها تعبير عن مسؤولية الأفراد عما يقترفون من أفعال، وقياسا على ذلك يتحمل جهاز الخدمة المدنية ما يترتب على الأداء الوظيفي من سلوكيات وتصرفات، وهي مسؤولية متراكمة، حيث أن كل فرد داخل المنظمة يعد مسؤولا عن أفعاله، ويعتبر المستوى الأعلى مسؤولا عما يصدر عنه من أفعال، وفي الوقت ذاته مسؤولا عما يصدر عن المستوى الأدنى من أفعال وسلوكيات، ويعني هذا أن المسؤولين في الجهاز الإداري يتحملون نوعين من المسؤولية، إحداهما مسؤولية شخصية مثل أي شخص عادي، والأخرى مسؤولية متراكمة تتراكم من أسفل لأعلى، حيث يخضع المدير للمساءلة عن تصرفه الشخصي وعن الأفعال الصادرة عن فريق العمل الذي يخضع لإشرافه، ويتضح الترابط الكبير بين المساءلة والمسؤولية حتى يكاد أن يكون كل منهما بديلا للآخر.[2]

تعتبر المساءلة واجب الموظفين العموميين سواء منتخبين أو معينين نحو تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحاتهم في تنفيذها. حيث يتم التأكد من أن عملهم يتفق مع قيم الديمقراطية وأحكام القانون كما أنها تعرف بأنها: القدرة على فرض وصاية على من في يده سلطة وتعاون أو فرض في أداء التزاماته العامة[3].

وتعرف المساءلة كذلك بأنها: "وسيلة يمكن للأفراد والمنظمات من خلالها أن يتحملوا مسؤولية أدائهم، بحيث يؤدي ذلك إلى اطمئنان من يتعامل معهم بأن الأمور تجري للصالح العام ووفق الأهداف المرسومة"، وهي تستند إلى تعظيم الممارسات الجيدة وتحجيم الممارسات السيئة وأن المشكلات يتم التعامل معها بعدالة ومساواة، كما أن المساءلة هي"تعبير عن التزام، منظمات الإدارة العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارستها للواجبات المنوطة بها بهدف رفع الكفاءة والفعالية لهذه المنظمات، وهي منظومة تضم آليات وعناصر لضمان النزاهة والشفافية والقضاء على الفساد الإداري وتحقيق الصالح العام. [4]

المطلب الثاني : أهمية ومتطلبات الشفافية والمساءلة

أولا: أهمية ومتطلبات الشفافية

للشفافية أهمية كبيرة في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، كونها تعطي صورة حقيقية عن كيفية إدارة الشؤون العامة، إذ لا يمكن الحديث عن التنمية في شتى المجالات، أو التكلم عن الحكم الديمقراطي، أو التكلم عن حقوق الإنسان، إلاّ بوجود مساحة واسعة من الشفافية يمكن من خلالها تفعيل أسس دولة

[1] - نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، الجامعة الإسلامية، قسم إدارة الأعمال، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، 2011، ص 41.

[2] - سامح فوزي، المساءلة والشفافية إشكاليات تحديث الإدارة المصرية في عالم متغير، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1999، ص ص 29-31.

[3] فارس بن علوش وبن بادي السبعي، دور الشفافية ومساندة في الحد من الفساد الإداري، ص 10

[4] - فلاق محمد وحدو سميرة أحلام، مرجع سابق، ص ص 14 – 15.

المؤسسات ومبدأ المشروعية، والتي تعني خضوع كافة الحكام وصناع القرار والمحكومين لحكم القانون، كما تعني إمكانية مساءلة الشعب ومحاسبته للحكام عمّا يفعلونه من أعمال تخص الشؤون العامة، إذ تعمل الشفافية على:

- الإدارة بالشفافية هي أهم أركان مقومات نجاح التنمية المستدامة، لأنها تؤدي إلى جودة الأداء البشري والمؤسسي وبالتالي تمكن شركاء التنمية (الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين) من الوصول إلى الأهداف ودفع حركة التقدم و النهوض بالمجتمع.

- تحارب الشفافية الفساد بكافة صوره وأشكاله، حيث أن شفافية التشريعات وعدم قابليتها للتأويل يساعد في منع الإنحراف، ويحد من إمكانية إختراقها. كما أن شفافية التشريعات تساعد في إزالة المعوقات و تبسيط الإجراءات، الأمر الذي يمكن من زيادة الكفاية وفعالية الأداء.

- تحقق الشفافية والنزاهة للموظف، والإبتعاد عن الإجتهاد الشخصي في تفسير القوانين والأنظمة والتوسع في اللامركزية وبساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات وسهولة إيصال المعلومات من القمة للقاعدة والتغذية العكسية وبالتالي فإن وجود تشريعات واضحة و شفافة يؤدي إلى تنمية الثقة لكافة فئات المجتمع والحفاظ عليها.

- إن الشفافية مطلوبة في المنظمات الإدارية فيما بين القيادات والعاملين تحت إدارتهم من جهة أخرى و ذلك حتى لا تكون المنظمة غامضة في توجهاتها مما يقلل من روح الإنتماء لها. لذا فالمكاشفة و إيضاح المعلومات بين القيادات العاملة يعزز دور الولاء لدى العاملين ويزيد من إنتاجيتهم حين يعرفون كل شيء عنها بإعتبار أنهم جزء من هذه المنظمة.

- تسهم الشفافية الإدارية في بقاء خطط التطوير والتغيير حيث يواجه قادة المنظمات العديد من التحديات التي تقاوم مسعاهم في إحداث التغيير المنشود. ولضمان مشاركة العاملين ينبغي إقناعهم بمضامين التغيير ودواعيه، و لهذا فإن الإدارة التي تتبنى مبدأ الشفافية الإدارية وتعلن عن سياساتها وخططها تكون بذلك قد قلصت من الطاقات السلبية التي يبذلها العاملون في مقاومة التغيير وحولتها إلى نواتج إيجابية.

- تعزز الشفافية الإدارية الرقابة الذاتية حيث يتمتع الأفراد العاملون في التنظيمات الإدارية المطبقة لمفهوم الشفافية الإدارية بإستقلالية أكثر أثناء قيامهم بواجباتهم الوظيفية، فكل شيء واضح لدى العاملين ولديهم من الصلاحيات ما يكفي لإتخاذ القرارات الخاصة بنظام عملهم ضمن قواعد العمل وأنظمته، وهذا يعزز الرقابة الذاتية بدلا من الرقابة الإدارية المستمرة.[1]

[1] - نعيمة محمد حرب، مرجع سابق، ص 13.

– كما تكمن أهميتها في علانية القرارات، فالقرارات السرية لا يمكن أن تناقش، والأعمال الخفية لا يمكن المساءلة عنها، وحجب المعلومات عن المهتمين يعمل على تعطيل المشاركة، والتي بدونها يصعب الوصول إلى حلول تتسم بالإستقامة والوسطية، كما تكمن أهميتها في أنها توجد قناة مفتوحة للاتصال بين المواطنين وأصحاب المصالح والمسؤولين، وهذا من شأنه أن يكشف عن مختلف الأنظمة والقوانين والتعليمات والإجراءات والقرارات والمعايير والآليات بشكل عام، للإقرار عملياً بالمساءلة والمحاسبة في حال عدم إحترامها[1].

كما أن تطبيق الشفافية يحتاج إلى حزمة من **المتطلبات** ومن أهمها:

1–توافر الديمقراطية في المجتمع.

2–الوضوح وعدم الغموض في الأنظمة والقوانين والإجراءات وإعلانها للمواطنُين والموظفين.

3–نشر الوعي لدى الموظفُين والمواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.

4–التنسيق المستمر بين الأجهزة المعينة بالقوى البشرية والتطوير الإداري.

5–التعين في الوظائف على أساس الكفاءة المطلقة.

6–تطوير شبكة المعلومات بُت الدوائر وبمؤسسات كافة وتسهيل تدفق بمعلومات.

7–تعزيز دور أجهزة الرقابة المالية والإدارية.

8–تطبيق الحوكمة الإلكترونية.

9–مشاركة المجتمع المدني مكافحة الفساد والقيام بالصلح.

10–تبسيط إجراءات العمل وتطوير قدرات موظفي الجهاز الحكومي.

11–حرية وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.[2]

ثانيا: أهمية ومتطلبات المساءلة

تكتسب المساءلة الإدارية أهميتها لكونها تمثل إحدى الآليات والأساليب المتطورة في علاج العديد من مشكلات الأجهزة الحكومية، وفي مقدمتها الفساد الإداري بمظاهره وأشكاله جميعها، التي تتمثل في الواسطة والمحسوبية والرشوة والتزوير والتحيز والمحاباة وإساءة استعمال السلطة وغيرها من المظاهر التي أدت إلى عرقلة جهود التنمية والإصلاح الإداري في العديد من الدول، ولكي تستطيع المساءلة الإدارية القيام بدور فعال لمحاربة هذه الظواهر لا بد أن تمتد لتشمل التركيز على فعالية الأجهزة الحكومية، وتهدف على نحو أساسي إلى تحسين

[1] هرون بوالفول وجمال بوزيان رحماني، مرجع سابق، ص 545 .

[2] - كاوه محمد فرج قرادغي، أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري، أربيل، منظمة كيدو، 2011، ص 4.

مستوى أداء تلك الأجهزة، ولا تقتصر على المفهوم التقليدي الذي يهتم فقط بمدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات وإجراءات العمل. لقد ازدادت الحاجة إلى المساءلة في السنوات الأخيرة وذلك بحكم ثورة المعلومات والاتصالات التي رافقت الانتقال من عصر الصناعة إلى عصر المعرفة الذي يتميز لتدفق المستمر للمعلومات، والتطور الهائل في مصادر الحصول عليها وبالتالي لا بد من التأكد من دقة ومصداقية وشفافية هذه المعلومات كونها عاملا حاسما في تحديد مدى نجاح المنظمات المعاصرة وقدرا على تحقيق أهدافها، وتزداد أهمية هذا الأمر لنسبة للأجهزة الحكومية التي تحتاج إلى درجة عالية من التنسيق والتعاون والدقة والسرعة في الإجراءات، وتحقيق مبدأ المساواة والموضوعية والعدالة وتحمل المسؤولية في أداء مهامها وإنجاز واجباتها على أكمل وجه وبكفاءة وفعالية عالية.

إن استخدام المساءلة في أدبيات الإدارة العامة على أنه حافز إيجابي لإظهار الإنجاز الجيد، حيث إن تفعيل المساءلة كمبدأ عمل وانتشارها كقيمة في ممارسات الإدارة العامة يؤدي إلى تصحيح أعمالها، وذلك من خلال خلق ثقافة إدارية وتنظيمية تعتمد على التوجه لنتائج والتزام الشفافية، مما يؤدي إلى حسن العلاقات بين الحكومة والمواطنين، ويعمل على تحسين التماسك الاجتماعي. إن المساءلة بمعناها الواسع ترتبط بديمقراطية الإدارة العامة، وهي عامل محوري في تحديد قدرا على تنفيذ السياسات العامة بكفاءة وفعالية، وبيان مدى استجابتها لاحتياجات المواطنين، فالأصل أن هناك وظيفتين أساسيتين للحكومة في الدولة الحديثة هما وظيفة سياسية تتعلق بتقرير الأهداف العامة للدولة ومراقبة تنفيذ هذه الأهداف، والتأكد من تحققها لكفاءة المطلوبة، أما الوظيفة الثانية فهي وظيفة إدارية تتعلق بتنفيذ الأهداف العامة ووضعها موضع التطبيق، وبمقتضى هذا التصور فإن النظام السياسي يقوم عن طريق الحكومة بتحديد السياسة العامة (الغاية) ثم يقوم الجهاز الإداري باختيار الوسيلة التي تحقق هذه الغاية، ومن هنا فإن الجهاز الإداري جهاز تنفيذ وليس جهاز حكم، لذلك يحتاج إلى مساءلة النظام السياسي على نتائج اختيار وسائل العمل، وهذا يعني أن الفصل بين عمليتي صنع السياسة العامة وتنفيذها هو ما يجعل الإدارة العامة تخضع للمساءلة عن طبيعة أدائها للمهام المنوطة بها. كما أن مساءلة النظام السياسي للإدارة العامة يترتب عليها وضع أنظمة مساءلة إدارية للعاملين في الأجهزة الحكومية تساعد على تعزيز الثقة بتلك الأجهزة، وتضمن التزام الموظف أخلاقيات الإدارة العامة، مما يوفر العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وزيادة الولاء والانتماء للموظف العام، ويعزز جودة مخرجات العمل وبالتالي يتحسن أداء الأجهزة الحكومية والأفراد العاملين، وتزداد قدرا على تنفيذ السياسة العامة للدولة بكفاءة وفعالية. [1]

– وتبرز أهمية المساءلة كأحد الأركان الأساسية في مفهوم أو أسلوب الحكم الجديد، وهو ما عرف "بالعقد الإجتماعي" الممثل بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والهادف إلى تحقيق

[1] - فلاق محمد وحدو سميرة أحلام، مرجع سابق، ص ص 15، 16

استغلال أفضل لقدرات المجتمع، وتحقيق عقلانية الإدارة، فتشكل المساءلة أداة لضمان ما يسمى بديمقراطية الإدارة العامة، ولكون غياب المساءلة يساعد على انتشار الفساد وظهور الأمراض الإدارية، بسبب تدني كفاءة وظيفة الحكومة السياسية وتدني وظيفة القطاع الخاص الإقتصادية، فقد أسارت بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى المساءلة وفعالية وكفاءة الأداء.

– تعتبر المساءلة في الممارسة اليومية عملية توضيح وتبرير وجود اختلاف بين الأداء الفعلي للعاملين، والأداء المتوقع من رؤسائهم، وبالتالي فهي تعتبر وسيلة لمتابعة عمل المرؤوسين، وهي أمر لازم لتحقيق فعالية التنظيم، من حيث أنها مدخل للكشف عن الكيفية أو الصورة التي تم بها العمل، ومحاولة بيان الصعوبات أو الأخطاء ومسبباتها والعمل على تجاوزها أو تصويبها من خلال مراجعة العمل السابق.

– وهكذا تبرز أهمية المساءلة كآلية لضبط العمل الإداري وضمان حسن التوجيه وتحقيق الفعالية والكفاءة لمنظمات الإدارة العامة.

– وتعد المساءلة مدخلا لتحقيق الثقة داخل التنظيم الواحد، فعندما ينظر إليها على أنها عملية تتضمن التوضيح والتبرير بطبيعة الأداء والكيفية التي تم بها، فإن هذه العملية تتضمن وجود الإستعداد للقبول بالتبرير الذي يجب أن يتسم بالوضوح والموضوعية.[1]

ومن فوائد المساءلة يمكننا ذكر:

- وجود نظام لرفع التقارير للجهات ذات العلاقة على أن تكون معلومات هذه التقارير دقيقة موثوقة، صادقة، وتصف النتائج المحققة؛
- تعزيز الشعور بالجدارة والكفاءة على مستوى الأفراد والمنظمات؛
- وجود صف وظيفي لكل وظيفة إدارية يراعي قدرة العاملين من خلال الإعتماد على نظام الجدارة في التعيين، وتوفير الإمكانات والسلطة اللازمة لتنفيذ مهام كل وظيفة؛
- تساعد على الإبداع والإبتكار، حيث أن تفعيل المساءلة في حالة إظهار الإنجاز الحسن تنمي لدى العاملين الرغبة بمحاولة الإبداع والبحث عن الوسائل التي تحقق ذلك، وهو ما يمكن ربطه بحب تحقيق الذات لدى العامل اعتمادا على أن الموظف يسعى لتحقيق المسؤولية؛
- تحسين الأداء؛
- توضيح الأدوار والمسؤوليات للأطراف المشتركة في تقديم خدمات معينة أو إنجاز عملية إدارية مشتركة؛

[1] - سامح فوزي، مرجع سابق، ص ص 19-21.

- المراجعة المشتركة بين الأطراف ومناقشة النتائج المتحققة ومقارنتها مع المخطط لها، والتعاون على تحديد سبل العلاج، وإجراءات التحسين والتطوير، ووضع نظام للإستفادة من التغذية المرتدة من الأطراف؛
- تشجيع الموظفين على المشاركة أكثر في عملية صنع القرارات الإدارية، ما يحقق مستوى أفضل من الإلتزام في إنجاح العملية الإدارية؛
- ترفع من مستوى الرضا لدى العاملين وتحقق تحسين وصيانة الجانب المعنوي لدى الأفراد، ما يعزز الولاء للمنظمة والعمل؛
- الموازنة الواقعية بين طبيعة توقعات الأداء، والأهداف المحددة لكل طرف في العملية الإدارية، مع القدرات والإمكانات المتوافرة لكل طرف.[1]

أما تفعيل المساءلة فهو يستوجب وجود **متطلبات** هي:

- وجود حرية المعلومات وأصحاب مصلحة قادرين على تنظيم أنفسهم ووجود نظام المراقبة وضبط أداء المسؤولين من حيث النوعية وعدم الكفاءة أو العجز أو إساءة استعمال الموارد.
- لا بد للموظف أن يبلغ عن أي سلوك يتنافى مع المعايير الأخلاقية.
- كما لا بد من توافر الإجراءات والتدابير من خلال تشريع محدد يصف ويحدد متى وكيف يمكن الإبلاغ عن مظاهر سوء السلوك.

وفيما يخص مساءلة المرؤوس عن نتائج عمله، فإنه ينبغي التأكد من ثلاثة أمور هي:

- أن تكون اختصاصات ومسئوليات ذلك المرؤوس واضحة ومحددة بكل دقة؛
- أن يكون المرؤوس قادرا على القيام بأعبائه وإختصاصات؛
- أن تكون السلطة المخولة له متاحة بالقدر الكافي الذي يسمح له بالقيام بمسئولياته، أي وجود توازن بين السلطة والمسؤولية وبذلك يمكن مساءلة الشخص عن فشله في القيام بمهام وظيفته.[2]

المطلب الثالث: معوقات تطبيق الشفافية والمساءلة

أولا: معوقات تطبيق الشفافية

[1] - أحمد عودة دويري، المساءلة في الإدارة العامة في الأردن، رسالة ماجستير، الأردن، جامعة اليرموك، 2002، ص 95.
[2]- كاوه محمد فرج قرادغي، مرجع سابق، ص 6.

تُجمِع الأدبيات الإدارية على وجود مجموعة من المعوقات التي تحد من تطبيق الشفافية الإدارية ومن إجراءات مكافحة الفساد الإداري، وفيما يلي تلخيص لأبرز تلك المعوقات:

- إن الإستمرار في تطبيق الأنظمة القديمة والروتين والتعقيد في الإجراءات يشكل عائقا أمام تطبيق الشفافية، لهذا ينبغي القيام بإصلاحات إدارية وتطوير جميع عمليات الإدارة قبل مباشرة تنفيذ الشفافية؛
- من بين معوقات الشفافية أيضا هي الإفصاح غير الدقيق عن المعلومات والبيانات أو استغلالها لتحقيق منافع وأهداف شخصية قد تتعارض مع أهداف المنظمة؛
- الإزدواجية والفوضى في عمليات التحديث والتطوير، مما يؤدي إلى بعثرة الجهود وضياع التنسيق بين أجهزة الإدارة؛
- إساءة تفسير المعلومات من قبل مستخدميها والذي قد يعود إلى التحيز المقصود؛[1]
- تداخل الاختصاصات التنظيمية بين الجهات والإدارات وغموض الاختصاصات الوظيفية، مما يتيح المجال لاستغلال النفوذ، وبالتالي تصبح البيئة جاذبة للفساد وللمحافظة عليه، وهو ما يصعب من عملية تطبيق الشفافية.
- انتشار ثقافة المحسوبية والوساطة التي تمكن الشخص من الحصول على حقوق ومزايا لا يستحقها؛
- تعقيد الإجراءات الإدارية المتعلقة بالخدمات المقدمة للمواطنين؛
- ضعف الرقابة الإدارية والمالية وعدم معاقبة المسيء لاستخدام السلطة؛
- التكتم على الأخبار المتعلقة بالفساد الإداري وعدم الحديث عن مظاهره؛
- غياب مؤسسات المجتمع المدني التي تسهم في الحد من مظاهر الفساد الإداري، وتدعم الجهات المسئولة عن مكافحته؛
- الثقافة العامة التي تجيز لبعض الأفراد الحصول على المال بأي وسيلة وتسهل عليهم عدم تطبيق الشفافية الإدارية؛
- ضعف الوازع الديني.[2]

ثانيا: معوقات تطبيق المساءلة

اعتمادا على ما ورد في أدبيات هذا المجال وفي الدراسات السابقة؛ فإن جل المعوقات كانت وليدة تراكمات تاريخية للجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الذي تعمل فيه الإدارة، وفي أدناه أهم هذه المعوقات:[1]

[1] - نعيمة محمد حرب، مرجع سابق، ص 30

[2] فلاح بن فرج السبعي، مرجع سابق، ص 186.

أ- معوقات إدارية وبنيوية تتعلق بالجهاز الإداري.

- سطوة المركزية الشديدة وضعف اللامركزية على مستوى الإدارة؛ لذا يلتزم الإداريون التنفيذيون بما يملى عليهم من رؤسائهم أو من المركز الرئيسي، ويكون التفويض في هذه الحالة بأدنى درجاته؛ ما يضعف قدرة الرئيس على مساءلة المرؤوس خارج قاعدة الإذعان، وهذا ما يشكل تحديا، كون المساءلة عملية تشمل جميع جوانب العملية الإدارية، التي تتطلب من الإداري استخدام مهاراته والاستفادة من جدارته بالعمل، ومحاولة الابتكار، وهذا يضعف المساءلة أمام الجمهور.
- ضعف التخطيط الشامل، الذي بدوره يتسبب في إضعاف أو إهمال الاستخدام الأمثل للطاقات التنظيمية، حيث يؤدي إلى عدم تحديد الأدوار بدقة أو حدوث الازدواجية في النشاطات أو التداخل في الواجبات والمهام؛ ما يشوش خطوط المساءلة في مرحلة العملية أو التنفيذ، ويجعل من الصعوبة بمكان إرجاع المستوى المتحقق للنتائج إلى أي فرد أو وحدة تنظيمية.
- صعوبة تفعيل الرقابة والإشراف الإداري بسبب تضخم حجم الجهاز الإداري وتعدد نشاطاته إضافة إلى وجود عمالة زائدة، ما يعقد عمليات المساءلة ويضعف قدرة مؤسسات محدودة لممارساتها، حيث إن كل قطاع خدمة يحتاج إلى نظام مساءلة مختلفة تبعا لاختلاف طبيعة عمله.
- ضعف الحماية الممنوحة للأشخاص والوحدات الإدارية التي تمارس أعمال المساءلة أو الرقابة؛
- كثرة التغيرات في القوانين والأنظمة والتعليمات، وأحيانا كثيرة إعادة الهيكلة يجعل من الصعب ممارسة المساءلة بصورة منتظمة وكعملية متصلة.

ب-معوقات اجتماعية ثقافية :

. هيمنة الولاءات الاجتماعية التقليدية التي تؤدي إلى شيوع المحاباة والمحسوبية في عمل الإدارة العامة وتحول العلاقة بينها وبين المواطن إلى علاقة السيد بالتابع؛

. انخفاض مستوى رواتب العاملين في الجهاز الإداري مقارنة بارتفاع تكاليف المعيشة؛ ما يساعد على إيجاد بيئة ملائمة للفساد، إضافة إلى توافر العروض المغرية لتداول السيولة الزائدة بسبب توجهات الدول المختلفة لتشجيع الاستثمارات؛

. ضعف التدريب، خاصة عدم احتواء براجمها على نشاطات تدريبية تحقق تعميم ثقافة المساءلة، وبيان متطلباتها ومنافعها؛

[1] فارس بن علوش بن بادي السيعي، مرجع سابق، ص ص 50 - 52

. ضعف التنشئة الاجتماعية الأساسية للأفراد والعاملين في منظمات الإدارة العامة، وعدم مراعاة ذلك في برامج التكيف التنظيمي، التي تتمثل في تأهيل الموظفين الجدد، خاصة في مجال المساءلة وعلاقاتها ومقتضياتها.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

أولا: دراسة بوراس بودالية (2022) "آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور آليات حوكمة الشركات في الكشف والحد من الفساد الإداري والمالي، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS 25)، حيث تم تصميم استبيان كأداة لجمع البيانات وتوزيعه على 234 عينة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير لآليات حوكمة الشركات للكشف عن الفساد الإداري والمالي والحد منه، وكذا وجود علاقة طردية بين الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات والتقليل من فرص ارتكاب الفساد الإداري والمالي. ومن هنا تبرز ضرورة الإعتماد على تطبيق الحوكمة الجيدة كمنهاج أمثل في الحد من الفساد الإداري والمالي.

ثانيا: دراسة صويلح بوجادي (2018) "آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري"

تناولت هذه موضوع الفساد المالي والإداري وآليات مكافحته، ودراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفقه الإسلامي، وما يمتاز به من خصائص مبرزة وكذلك عوامل وأسباب ظهوره واستشرائه، كما تضمنت الدراسة أيضا جرائم الفساد المالي والإداري المنصوص عليها في القانون رقم 01/06، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والتعريف بكل جريمة منها وأركانها والعقوبة المقدرة لها. حيث تناولت الدراسة أيضا ما تخلفه ظاهرة الفساد من آثار وخيمة اقتصادية، تنموية، إجتماعية، سياسية وإعلامية، وركزت الدراسة على بحث شتى السياسات والإستراتيجيات التي انتهجا المشرع الجزائري للوقاية من الفساد ومكافحته من خلال خاصة القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحتها، وكذا الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، سيما أن هذه الأخيرة جسدت إلى حد بعيد جهود الجزائر في مكافحة الفساد

ثالثا: دراسة فلاح بن فرج السبيعي (2017)، "أثر تطبيق الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري في الشركات المالية السعودية،

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق أسس أو مبادئ الشفافية الإدارية المتعارف عليها وهي: الإجراءات الإدارية المتبعة، وأنظمة المعلومات، ونظم الاتصالات الإدارية، والمسئولية الإدارية، ومشاركة الموظفين في الخطط والسياسات، وذلك في الحد من الفساد الإداري في الشركات المالية السعودية .كما هدفت الدراسة إلى محاولة تحديد الفروق الإحصائية في مدى إدراك عينة الدراسة لمدى تأثير أسس الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري في تلك الشركات وفقاً لمجموعة من المتغيرات الديمغرافية شملت :الجنس، والسن، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي، ومدة الخدمة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات المهمة التي من شأنها المساهمة في تعزيز تطبيقات الشفافية الإدارية في الشركات المالية السعودية، وفي بعض القطاعات الأخرى.

رابعا: دراسة فلاق محمد وحدو سميرة أحلام (2015)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري، من خلال الإعتماد على منهج وصفي تحليلي تستعرض من خلاله هذه الدراسة مفهوم الشفافية والمساءلة وأهميتهما، مرورا بمفهوم الفساد الإداري وبعض صوره، مع ذكر بعض التجارب الدولية الرائدة في مكافحة الفساد الإداري.

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة العمل على تعزيز مفهوم الشفافية لما لها من دور إيجابي في خلق البيئة الملائمة لتحسين مستوى المساءلة الإدارية والحد من الفساد الإداري.

خامسا: دراسة بوسعيد باديس (2015): "مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-2012"

ركزت هذه الدراسة على دور بعض المؤسسات الرسمية في مكافحة الظاهرة والتعرض لها بدراسة وصفية تحليلية، بغية الكشف عن أهم العراقيل التي تواجه عمل هذه المؤسسات المنوطة بهذا الدور المهم، كما تم التطرق في هذه الدراسة إلى بعض التجارب الدولية الناجحة في مكافحة الفساد والوقاية منه، إذ أعطت هذه الدول أهمية بالغة لمؤسسات مكافحة الفساد فيها على اختلاف أنواعها وتسمياتها كما قدمت لها دعما حقيقيا مجسدا على أرض الواقع.

إنطلاقا من كل هذا تحاول هذه الدراسة التقرب من مفهوم كل من المأسسة والفساد، والكشف عن أهم العراقيل التي تواجه عمل مؤسسات مكافحة الفساد في الجزائر ومدى فاعليتها، ثم البحث في مدى إمكانية

الإستفادة من بعض التجارب الدولية الناجحة في مكافحة الفساد، ومحاولة استراتيجية وطنية شاملة يشارك فيها كل من الحكومة والمجتمع المدني بجميع أطيافه من أجل مكافحة الفساد في الجزائر.

سادسا: دراسة "Sharah" (2014)، وهدفت إلى تقصي مدى التزام المؤسسات الحكومية الأردنية بتطبيق الشفافية الإدارية، وقد تم تطوير استمارة لقياس المتغيرات التي يعتقد بتأثيرها على تطبيق مفهوم الشفافية الإدارية .تم توزيع 300 استمارة، خضع منها للتحليل النهائي نحو 260 وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود علاقات إحصائية قوية سالبة بين تطبيق مفهوم الشفافية الإدارية والعناصر المكونة لها. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات بناء على النتائج المتوصل عليها كان أهمها بضرورة تعزيز مفهوم الشفافية الإدارية في جميع التعاملات التي تقوم بها المؤسسات الحكومية محل الدراسة.

سابعا: دراسة "فارس بن علوش بن بادي السبيعي" (2010)، "دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية"،

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبة كل من الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مستوى التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية بين (2.362 و2.528)، وأن مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها –إن وجد– بين (2.81 و2.975)، وأن درجة شيوع أنماذ الفساد الإداري المندرجة تحت هذا المحور في القطاعات الحكومية بين (3.487 و3.624) وأن درجة حدة المعوقات المندرجة تحت هذا المحور في تطبيق الشفافية والمساءلة بالقطاعات الحكومية بين (4.564 و4.661). كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على رفع مستوى كفاءة الأجهزة الرقابية بمنحها الصلاحيات الكافية ودعمها بالكوادر البشرية المتخصصة وبالموارد المادية والتقنيات الحديثة، تحديث الأنظمة والتشريعات المتعلقة بقضايا الفساد الإداري والمساءلة وتبسيط إجراءات العمل واختصارها وإعلانها ونشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة. تفعيل مركز الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الإداري وفتح فروع لها في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم (1–1) : المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
بوراس بودالية (2022)	كلتا الدراستين سعت إلى توضيح الممارسات	– ركزت على حوكمة الشركات وطريقة توظيفها	تفيدنا هذه الدراسة في توسيع زاوية النظر

	التي تساهم في الحد من الفساد الإداري	للحد من الفساد الإداري والمالي. – استعملت في تحليلها برنامج التحليل الإحصائي SPSS، بينما سعت دراستنا الحالية إلى تحليل التجربة الماليزية في مكافحة الفساد. طبقت الدراسة على الشركات، بينما في المذكرة وضحنا معالجة ماليزيا للفساد في كل من القطاع العام والخاص.	لظاهرة الفساد الإداري وطرق الحد منه
صويلح بوجادي (2018)	كلتا الدراستين عالجتا ظاهرة الفساد الإداري في واحدة من الدول النامية	– كان مجال الدراسة في الجزائر أما المذكرة فكانت حول التجربة الماليزية. – الدراسة قارنت بين المعالجة القانونية للفساد حسب التشريعات الجزائرية من جهة وحسب الشريعى الإسلامية من جهة أخرى. كان تركيز الدراسة غالبا قانونيا وشرعيا.	استفاد الطالب من الدراسة في توسيع زاوية النظر لظاهرة الفساد الإداري وطرق الحد منه
دراسة فلاح بن فرج السبيعي (2017)	التقى الموضوعان من حيث كل المتغيرات والتي هي المساءلة	– كان مجال التطبيق في الدراسة أسواق المال في السعودية.	استفاد الطالب من الدراسة في طريقة ربط الباحث لمتغيري

	والشفافية والفساد الإداري.	–كانت المعالجة التطبيقية في الدراسة إحصائية، من خلال استقصاء عينة من المبحوثين وتحليل اتجاهاتهم.	المساءلة والشفافية بالفساد الإداري
فلاق محمد وحدو سميرة أحلام (2015)	تقاطعت الدراسة مع المذكرة من حيث معالجتهما لكل المتغيرات والتي هي المساءلة والشفافية والفساد الإداري. كما تشابهت معالجة الموضوعين حيث كانت تحليلية في كل منهما.	– اختلفت الدراسة عن المذكرة من حيث التجارب التي قامت كل منهما بتحليلها فالأولى أخذت مجموعة تجارب لعدة دول، بينما ركز الطالب في المذكرة على	استفاد الطالب من الدراسة في طريقة تحليل التجارب الدولية في مكافحة الفساد
بوسعيد باديس (2015)	معالجة كلا الموضوعين لظاهرة الفساد والتطرق للمؤسسات التي تحاربه، وكلاهما كانتا في دولة نامية	– طبقت الدراسة على الجزائر، أما المذكرة فكانت حول التجربة الماليزية تطرق الباحث في دراسته فقط للمؤسسات المحاربة للفساد الإداري	تفيدنا الدراسة في تحديدي التشابه الذي قد ينتج في مراحل مكافحة الفساد في كلتا الدولتين.
Sharah" (2014)،	تتشابه الدراسة مع المذكرة في اهتمام كل منهما بتطبيق الشفافية	طبقت الدراسة على المؤسسات الحكومية الأردنية، طريقة معالجة الموضوع كانت إحصائية من خلال توزيع استمارة وتحليل توجهات المبحوثين. ركزت الدراسة فقط على	استفاد الطالب من الدراسة في تحديد المتغيرات التي يقوم عليها تحليل مدى تطبيق مبادئ الشفافية في المؤسسات الحكومية

		تطبيق مبادئ الشفافية.	
"فارس بن علوش بن بادي السبيعي" (2010)	تقاطعت الدراسة مع المذكرة من حيث التطرق إلى كل المتغيرات والتي هي المساءلة والشفافية والفساد الإداري.	طبقت الدراسة في القطاع الحكومي السعودي. كما كانت طريقة معالجة الموضوع إحصائية من خلال تحليل نتائج الإستبيان الموزع على عينة الدراسة	إستفاد الطالب من الدراسة في طريقة ربط المتغيرات الثلاثة (الشفافية، المساءلة والفساد الإداري) مع بعضها البعض

المصدر: من إعداد الطالب

خلاصة الفصل

من خلال ما تم تناوله خلال هذا الفصل النظري حول الفساد الإداري وآليات مكافحته المتمثلة في الشفافية والمساءلة نخلص إلى أن إهتمام الدول بمكافحة الفساد بمختلف أشكاله قد زاد في السنوات الأخيرة، من منظور أنه عائق في وجه التنمية، وهنا تظهر أهمية آليات الحد من الفساد ألا وهي الشفافية والمساءلة، حيث كلما زاد مستوى اللجوء إلى هذه الآليات، تأثر الفساد سلبا.

وقد توصلنا أيضا من خلال ما تناولناه في هذا الفصل إلى أن الشفافية والمساءلة هما آليتان مترابطتان يدعم كل منهما الأخر، كما أن غياب أي عنصر منهما يمنعنا من الحد من الفساد، بل أنهما يسهمان في قيام إدارة كفؤة وفعالة تؤدي دورها في تقديم الخدمات التي يحتاجها المواطنون، فالشفافية توفر الشروط اللازمة إيجاد أنظمة مساءلة فعالة، وأنظمة المساءلة هذه تساعد بدورها في تعزيز مفهوم الشفافية من خلال ما تتضمنه من آليات وعناصر.

الفصل الثاني:

تجربة ماليزيا في الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد الإداري

تمهيد:

يعتبر الفساد من أكبر التحديات التي تواجهها الدولة الماليزية، لذا فإن الشفافية والمساءلة تلعبان دورا هاما وحاسما في محاربة هذه الظاهرة والكبح جماحها، وتحقيق هذين الهدفين يتطلب التعاون الشامل والتام بين الحكومة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، وهو كنتيجة يسهم بشكل كبير في بناء مجتمع عادل ونزيه، وإرساء مبادئ المساواة بين أفراده من حيث الفرص والحقوق والواجبات. كما أن الحد من الفساد من شأنه أن يؤدي إلى توجيه الموارد العامة نحو القضايا الأساسية مثل التعليم والصحة والبينية التحتية.

إن لدولة ماليزيا تجربة خاصة ورائدة في محاربة هذه الظاهرة الخطيرة، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: واقع الفساد الإداري في دولة ماليزيا

تعاني ماليزيا كغيرها من الدول من تفشي ظاهرة الفساد الإداري، حيث تم الإعتماد في هذه المذكرة على اعطاء صورة عن واقع الفساد الاداري في ماليزيا من خلال مواقع ومؤسسات عالمية والتي تعني بالفساد والشفافية وذلك بالتركيز على مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالفساد، حيث سنتطرق في هذا الجزء إلى مجموعة من المؤشرات التي تقدم وصفا لظاهرة الفساد وتدرسه من مختلف جوانبه:

المطلب الأول: ترتيب ماليزيا حسب مؤشر منظمة الشفافية الدولية

يبين مؤشر منظمة الشفافية الدولية موقع أي دولة وسط 180 دولة، هذا الترتيب متاح على موقع "**منظمة الشفافية الدولية**" (www.transparency.org) ، الذي يقسم دول العالم إلى 10 فئات ترتب حسب عدد النقاط المحصل عليها، ففئة الدول الأكثر فسادا في العالم هي التي تحصل على مجموع نقاط يتراوح بين (0 و9) نقاط وتأخذ في الخريطة اللون الأحمر القاتم، وكلما ارتفع مجموع نقاطها فهذا يعني أن الفساد فيها ينخفض إلى أن نصل إلى الدول التي تحصلت على مجموع نقاط من (90 إلى 100) نقطة وهي الدول الأقل فسادا بين دول العالم حيث تأخذ في الخريطة اللون الأصفر الفاتح.

شكل (2-1): موقع ماليزيا من الفساد بين دول العالم

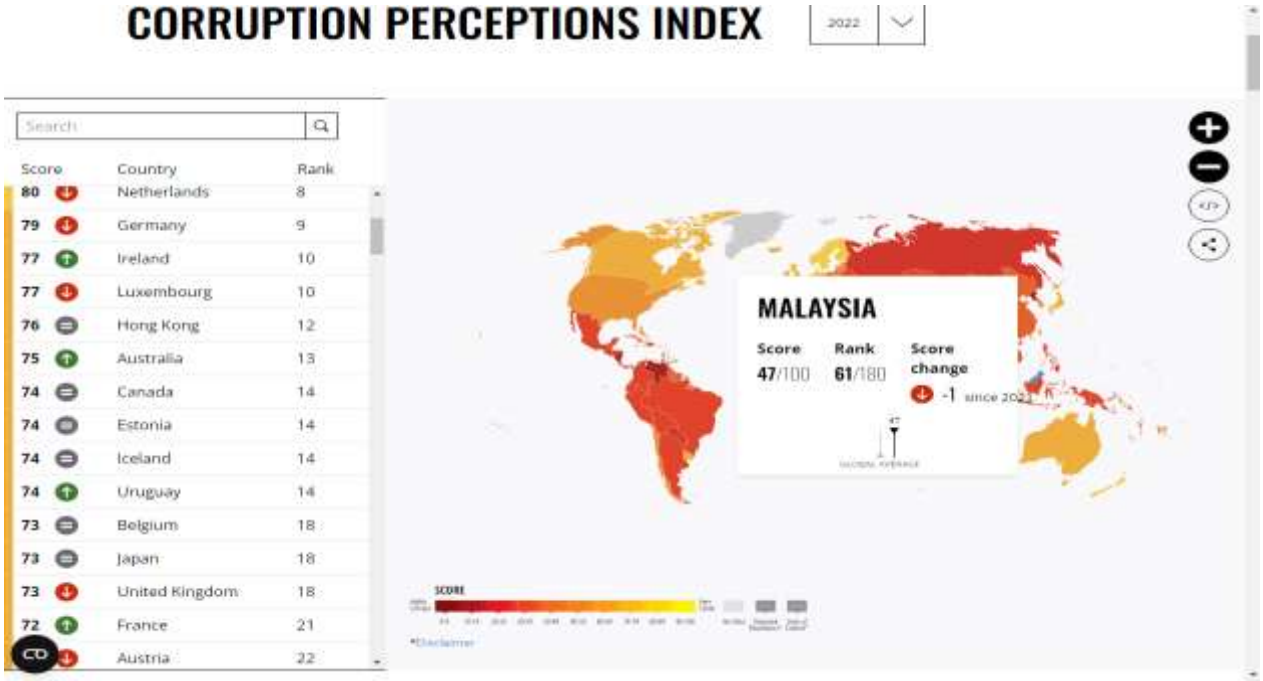

Source : https://www.transparency.org/en/cpi/2022, 10/07/2023, 15 :45

تبين خريطة العالم للفساد أن ماليزيا تحث الخطى وتقترب من الوصول إلى الثلث الأول من دول العالم من حيث انخفاض الفساد فيها، بالرغم من أنها دولة نامية. فاستطاعت أن تحافظ على حصيلة متقاربة من النقاط خلال الفترة 2012 – 2022، حيث أنها حققت أعلى مجموع سنة 2014 وصل إلى 52 نقطة وفي 2019 حققت 53 نقطة لكن في باقي السنوات حققت ما دون ذلك، فكان أقل مجموع تحصل عليه مساوٍ لـ 47 نقطة وهذا خلال السنوات 2017 و2018 و2022، حيث انتزعت في آخر سنة للترتيب المرتبة 61 من بين 180 دولة.

المطلب الثاني: ترتيب ماليزيا حسب مؤشر مدركات الفساد (CPI)

يصدر مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception) عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، وهو تقرير سنوي يقدم ترتيب 180 دولة حول العالم. يعتمد هذا المؤشر لترتيب الدول على مجموعة من البيانات يحصل عليها من 13 مصدرا، ومن خلال تحليلها يتوصل إلى مدى استشراء الفساد في البلد محل الدراسة. سنبين من خلال الجدول أدناه موقع مجموع النقاط التي حازت عليها ماليزيا خلال آخر عشرة (10) سنوات من للمؤشر (2012-2022):

جدول (2-1): إجمالي نقاط ماليزيا حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة 2012-

التاريخ	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي النقاط	49	50	52	50	49	47	47	53	51	48	47

Source : www.transparency.org/en/cpi/2022/index/mys , 11/07/2023, 12:29.

جدول (2-2): مركز ماليزيا حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة 2012-2022

السنة	عدد الدول	الرتبة	% الترتيب
2012	176	54	%30,68
2013	177	53	%29,94
2014	175	51	%29,14
2015	168	54	%32,14
2016	176	55	%31,25
2017	180	62	%34,44
2018	180	61	%33,88
2019	180	51	%28,33
2020	180	57	%31,66
2021	180	62	%34,44
2022	180	61	%33,88

Source : www.transparency.org/en/cpi/2022/index/mys , 11/07/2023, 17:12.

شكل (2-2): مؤشر مدركات الفساد لماليزيا للفترة 2012-2022

Source : https://www.transparency.org/en/cpi/2022, 11/07/2023, 19 :50

يوضح لنا الجدولان السابقان أن ماليزيا حققت نتائج ملموسة في محاربة الفساد والحد منه، حيث حققت في السنوات 2013، 2014، 2018 و2019 مجموع نقاط يساوي أو يفوق 50 نقطة من أصل 100 حسب مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، أما في بقية السنوات للفترة 2012-2022 فقد تراوح مجموع نقاطها بين 47 و 49 من أصل 100 نقطة، إلا أن هذا ليس مؤشرا سلبيا، بل إن ماليزيا وعلى الرغم من كونها دولة نامية إلى أنها استطاعت أن تفتك مراتب متميزة حسب هذا التقرير، إذ كان ترتيبها دائما ضمن الثلث من البلدان المصنفة في المؤشر والتي تعد الأقل فسادا.

ما يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن ماليزيا خلال فترة الملاحظة كانت في تحسن ملحوظ يتخلله بعض الإنتكاسات الطفيفة كالتي عرفتها الدولة سنة 2015 حيث تراجع ترتيبها من المكانة 51 إلى 54 وبعدها في سنة 2016 إلى المكانة 55 واستمر النزول في القائمة لتصل سنة 2017 إلى المرتبة 62 من أصل 180 دولة. بالإضافة إلى الإنتكاسة التي شهدتها سنة 2021 حيث تراجعت من المركز 57 إلى المركز 62.

كما نلاحظ من خلال الجدول أيضا أن أحسن ترتيب لماليزيا حسب مؤشر مدركات الفساد حققته سنة 2019 حيث احتلت المرتبة 51 من بين 180 دولة، يليه ترتيبها سنة 2014 إذ احتلت المكانة 51 أيضا لكن من بين 175 دولة.

على العموم، فإن ماليزيا قد حققت نتائج جيدة فيما يخص محاربة الفساد والحد منه، بالرغم من كونها دولة نامية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هناك رغبة سياسية في التحسين والتطوير، وإرساء نوع

من العدالة والشفافية بين أطياف المجتمع، بالإضافة إلى وعي الأفراد وانصياعهم للإصلاحات، دون أن ننسى الدور الهام الذي لعبته الهيئة الماليزية للنزاهة ومكافحة الفساد. ومع أن ماليزيا أحسن من ثلثي الدول المصنفة في مؤشر مدركات الشفافية إلى أنه لا يزال أمامها مشوار طويل لتقطعه حتى تتغلب على ما تبقى من أشكال الفساد فيها.

المطلب الثالث: مركز ماليزيا في مؤشر الحوكمة الصادر عن البنك الدولي

فيما يخص مؤشر السيطرة على الفساد، الذى يتضمن وضع تقدير للحوكمة الذي يتراوح بين (−2.5) وهو ما يعتبر ضعيفا، و (2.5) الذى يعتبر قويا. كما يعطى للدولة ترتيبا بين كافة دول العالم من (صفر إلى 100) حيث أن الصفر هو الترتيب الأدنى، ويشير الترتيب 100 إلى الترتيب الأعلى.

يبين الجدول الآتي ترتيب ماليزيا حسب هذا المؤشر، وفق التقرير الصادر سنة 2014 عن البنك الدولي.

جدول (2−3): ترتيب ماليزيا في مؤشرات الحوكمة وفق تقرير البنك الدولي لسنة 2014.

السنة	الترتيب	تقدير الحكومة
2014	68.42	0.41
2012	65.55	0.30
2011	59.72	0.05
2010	62.86	0.13
2009	58.37	0.03−
2008	59.22	0.02
2007	66.50	0.28
2006	64.88	0.25
2005	62.93	0.27
2004	70.24	0.43
2004	68.78	0.39
2002	62.44	0.21

المصدر: محمود صافي محمود، الدور التنموي للدولة في مكافحة الفساد "دراسة حالة ماليزيا"، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العدد 6، 2020، ص 118

ومن الجدول السابق يتضح أن مؤشرات ماليزيا فى مؤشر تقدير الحوكمة تتراوح بين 59 إلى 70.25، ولكن من قراءة المؤشرات الخاصة بالدولة نجد أنه فى العام الذى أصدرت ماليزيا فيه الإستراتيجية الوطنية

لمكافحة الفساد انعكس ذلك عمى ترتيبيا فى مؤشر السيطرة عمى الفساد ليصبح 70.24 وذلك سنة 2004، وأخذ يتذبذب، فحقق أدنى مستوى له سنة 2008 بقيمة 59.22، أما أعلى قيمة له فقد سجلتها ماليزيا سنة 2014 حيث بلغت 68.42

مما سبق من مؤشرات فساد وترتيبات تم التطرق لها في هذا المبحث، نلاحظ أن ماليزيا على الرغم من أنها تعتبر بلدا ناميا، إلا أنها تحقق نتائج جيدة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، ويرجع هذا خصوصا لتبني الحكومة رؤية وانتهاجها استراتيجية لمكافحة الفساد مكنتها من انتزاع مراكز متميزة ضمن مجموعة مؤشرات عالمية، ومما لا شك فيه أن مثل هذه النتائج لا تكون وليدة الحظ وإنما هي نتاج عمل دءوب استمر لسنين طويلة وفق رؤية الحكومة للإصلاح ونهجها الذي تبنته.

المبحث الثاني: جهود ماليزيا في مكافحة الفساد الإداري

منذ عام 1991، تبنت ماليزيا اتجاها إيجابيا نحو زيادة التركيز على المساءلة عن النتائج في مؤسسات القطاع العام، نتيجة للآلية الوقائية الوطنية المحيطة بالقطاع العام في السياقين الدولي والمحلي. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تقديم برامج مبادرة تحسين الإنتاجية (PMI)، وإدارة الجودة الشاملة (TQM)، ونظام الميزانية المعدل (MBS); والتي تولي أهمية كبيرة لأنظمة قياس الأداء الشاملة (CPMS) في مؤسسات الحكومة المركزية الماليزية. يغطي نظام CPMS المؤشرات المالية وغير المالية التي تسجل الأبعاد المهمة لتحقيق الأهداف التنظيمية.

وقد تم دعم هذه الحملات لتحقيق أداء أفضل أيضًا من خلال إدخال نظام الأجور على أساس الأداء لموظفي الخدمة المدنية، ونظام الأجور الجديد (NRS). علاوة على ذلك، فإن ميثاق العميل، الذي عاد وركز على الآلية الوقائية الوطنية، على الرغم من تركيزه الضيق على تقديم الخدمات الأمامية، ساهم في إرساء قدر أكبر من المساءلة عن النتائج. من بين المستجدات أنه طُلب من المؤسسات الحكومية تطوير وتحديد أهداف لمؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بها.

يهدف نظام الميزانية المعدلة (MBS)، الذي تم تقديمه رسميًا لإعداد موازنة التشغيل السنوية لعام 1990، إلى تحسين وتحديث عملية تخصيص الموارد وزيادة مساءلة مديري القطاع العام على أساس الأداء. ومن المفترض أيضًا أن يؤدي نظام الميزانية المعدلة إلى التحول من قياس تأدية العملية إلى الأداء القائم على النتائج. وقد ادعى مهندسو الإصلاحات أن نظام الميزانية المعدلة قد حسن الإدارة المالية والمساءلة في الخدمات العامة، حيث أظهرت غالبية الوكالات تغييرات إيجابية نحو الإدارة الموجهة نحو المخرجات من خلال تطوير مؤشرات الأداء وتحسين ضوابط الإدارة المالية.[1]

[1] - Nur Barizah Abu Bakar, Zakiah Saleh, Muslim Har Sani Mohamad, Enhanceing Malaysian Public Sector Transparency and Accountability: Lessons and Issues, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 1, 2011, PP 136, 137

المطلب الأول: قوانين مكافحة الفساد في ماليزيا

أصدرت ماليزيا أول قانون لمكافحة الفساد سنة 1961 وبعدها أنشأت الوكالة الماليزية لمكافحة الفساد سنة 1967 (ACA)، بهدف تنفيذ قانون مكافحة الفساد، وتم تحديد المهام الموكلة للهيئة في الآتي:[1]

- التحقيق وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد التي ينص عليها القانون؛
- اتخاذ تدابير وقائية لمكافحة الفساد في مجال الخدمة المدنية والمجالس التشريعية؛
- التحقيق في الشكاوي التأديبية ضد موظفي الخدمة المدنية.

وفي سنة 1993 تم إصدار قانون الموظفين العموميين (موظفي الخدمة المدنية)، ودخل حيز التنفيذ تبعه قانون أخلاق مهنة القضاء سنة 1994، وفي السنة التي تليها أجيز قانون أخلاق العمل في الإدارات والمؤسسات، وفي سنة 1997 ألغي قانون مكافحة الفساد الصادر سنة 1961 وأجازت الحكومة قانونا جديدا لمكافحة الفساد وذلك بغية تعزيز آليات ووسائل مكافحته ونشر ثقافة منع الفساد وتجنيد الرأي العام ضده ، كما تم إصدار قانون لمنع غسيل الأموال وتمويل الجماعات الإرهابية سنة 2001. في سنة 2008، صادقت ماليزيا على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد تأكيدا على نيتها الجادة في مكافحة جميع أشكال الفساد واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة، كما تم إصدار قوانين أخرى خاصة بتشجيع التبليغ عن حالات الفساد، ومحاربته في مجال المشتريات الحكومية، وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وضمان استقلال القضاء. ومن بين التشريعات التي سنتها ماليزيا للحد من الفساد ما يلي: [2]

أ- في مجال التبليغ عن المخالفات: قانون هيئة مكافحة الفساد الماليزية وقانون مكافحة غسل الأموال يوفران إطارا قانونيا لحماية المخبرين عن المخالفات في ماليزيا. لم يتم تضمين أي قانون محدد لحماية المبلغين عن المخالفات في قانون مكافحة الفساد لعام 1997 السابق، ولكن الفقرة 65 من قانون هيئة مكافحة الفساد الماليزية لعام 2009 تحظر الكشف عن المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى كشف هوية المخبر أو المبلغ. في نيسان 2010 أجازت الحكومة الماليزية القانون الجديد لحماية المبلغين كما دخل القانون حيز التّنفيذ في ديسمبر لسنة 2010 . وفقا لمقال نشرته صحيفة ستار سنة 2010، فإن أحد عيوب مشروع القانون هو أنه يعطي الحماية فقط للمخبرين الذين يقدمون معلومات سرية للحكومة، ويتم سحب الحماية فورا في حال كشف المعلومات لطرف ثالث، وأوضح نائب الوزير أن السبب الكامن وراء الحفاظ على سرية المعلومات يكمن في حماية المتهم إذا ثبت أن التقرير كاذب، وتجنب التأثير سلبا على التحقيق. إلا أن فريدوم هاوس لسنة2013 تفيد أنّ هذا القانون لم يكن له أثر على مستوى الشفافية. تقدم هيئة مكافحة الفساد الماليزية آلية للمبلغين على الانترنت وتخصص خطا ساخنا خاصا بالفساد مع المبادئ التوجيهية تستطيع الشركات والأفراد أن يبلغوا من خلاله عن الفساد. ووفقا

[1] - http://cpps.org.my/resource_centre/Corruption.pdf, 07/08/2023.

[2] - بن الطيب علي، مهلول زكرياء، قراءة للتجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري ودعم الشفافية والنزاهة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد 3، جوان 2018، ص 318-319.

لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2012 فقد أعلنت لجنة مكافحة الفساد الماليزية بأنه تم وقاية 75 مُبَلِّغا عن الفساد أغلبهم رجال شرطة بين يناير وأوت 2012 ، كما تم حماية 17 شاهدا في قضايا فساد.

ب-في مجال المشتريات العامة: وفقا لتقرير النزاهة العالمية لعام 2010 لا توجد قواعد سلوك موحد للموظفين، ومع ذلك يوجد تضارب للأحكام والمصالح. يوفر نظام المشتريات الإلكتروني الحكومي وصلات للاستمارات وللمبادئ التوجيهية الخاصة بتسجيل الموردين وتقديم المناقصات الكترونيا والتسعير وإلى لوحة إعلانات عن المناقصات. كما تنشر بوابة الحكومة لائحة بالمناقصات مع تواريخ البداية والنهاية، ويتم فرزها تحت أسماء الوزارات والوكالات.

ووفقا للخدمات التجارية الأمريكية لسنة2013 ، فقد تم إحصاء أكثر من 5000 عقد على موقع الويب.

ووفقا لوزارة الخارجية الأمريكية 2011، فقد تعهد المسئولون المنخرطون في برنامج التحول الحكومي (الذي أعلن في 2010) باتخاذ أربعة مناهج للحد من فساد المشتريات الحكومية كإخضاع عدد وحجم عقود الشراء الحكومية إلى مناقصات مفتوحة، إدخال مفهوم ميثاق النزاهة، إصدار قواعد ضد رسائل الإحالة الوزارية والتنفيذ التام لقانون المبلغين عن الفساد .

إضافة إلى وجود سلسلة من لجان المناقصات تتولى فتح وتقييم الجوانب الفنية والمالية للعطاءات بدون معرفة أسماء أصحاب العطاءات ووفقا لنظام الدرجات القياسي .

يتولى مجلس المناقصات أو وزارة المالية أو مجلس الوزراء في حالات استثنائية، اعتمادا على قيمة المشتريات، عملية الاختيار النهائي. ومع ذلك ووفقا للخدمات التجارية الأمريكية ومؤسسة برتلسمان لعام 2012 ، وقع تجاهل المناقصات التنافسية في عملية الشراء .

يطلب من المسئولين عن المشتريات إبلاغ الشرطة أو هيئة مكافحة الفساد الماليزية بكل محاولات الرشوة . للحكومة حرية التصرف في أن تضع في القائمة السوداء أية شركة تكون ضالعة في الفساد وأن تحدد مدة الحرمان.

يمكن لمقدمي العطاءات الوصول إلى آليات عديدة خاصة بالشكاوى من خلال مكتب الشكاوى العامة وهيئة مكافحة الفساد الماليزية ولجنة الحسابات العامة ووكالات المشتريات والتي يمكنها إلغاء العطاءات في حال تم الكشف عن مخالفات، بالإضافة إلى ذلك يقوم قسم الرصد والرقابة في وزارة المالية بمراقبة الالتزام بقواعد المشتريات.

ويمكنها أيضا تعيين فرق عمل خاصة للتحقيق في الشكاوي لوزير المالية السلطة النهائية لاتخاذ القرارات بشأن الشكاوى.

ج-في مجال حوكمة الشركات: في سنة 2004 أطلق رئيس الوزراء السابق عبد الله بدوي الخطة الوطنية للنزاهة (NIP) في الملايو. حددت الخطة الوطنية للنزاهة خمسة أهداف رئيسية تشمل الحد من الفساد

وسوء استخدام السلطة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات العامة وتعزيز حوكمة الشركات . إن معهد النزاهة في ماليزيا مسئول عن تنفيذ الخطة الوطنية للنزاهة وتنظيم ندوات وورش عمل للمواطنين والشركات لتشجيع المشاركة في أعمال مكافحة الفساد . حاليا يعلن الوزراء عن ذممهم المالية لرئيس الوزراء نجيب رزاق على أساس سنوي، ولكن ليس للجمهور .

وفقا لمقال نشرته صحيفة ماليزيا إنسايدر (Insider) فإن سياسة الإعلان عن الأملاك والأموال للجنة مكافحة الفساد الماليزيةّ غير مجدية بحيث أن اللّجنة لن تحقق إلاّ في ممتلكات المعارضة وتستثني في ذلك الائتلاف الحاكم وذلك لأسباب سياسية.

أطلقت الحكومة مدونة حوكمة الشركات في سنة 2000 بصيغته المعدلة في 2007، حيث يطلب من جميع الشركات المدرجة الكشف عن مستوى امتثالها للقانون .

لقد كان هناك تحسن ملحوظ في معايير حوكمة الشركات منذ إطلاق المدونة، ففي جانفي 2010 أعلن رئيس الوزراء عن برنامج تحويل الحكومة الذي يتطرق لـ 7 مجالات رئيسية بما في ذلك محاربة الفساد ويهدف هذا البرنامج إلي استرجاع ثقة الشعب في الوكالات التنظيمية والتنفيذية للحد من التسرب في المشتريات الحكومية والتصدي للفساد على نطاق شاسع .

د- في مجال استقلالية القضاء : كما عرضت الحكومة مشروعي قانونين جديدين بشأن القضاء، قانون لجنة أخلاقيات القضاة لعام 2008 لتأديب القضاة الذين ينتهكون قانون آداب مهنة القضاء وكذلك مشروع قانون لجنة التعيينات القضائية لعام 2008 لاختيار القضاة بشكل شفاف.

المطلب الثاني: آليات ومؤسسات محاربة الفساد المعتمدة في ماليزيا

لم تكتف ماليزيا بسن قوانين تحد من استشراء الفساد فقط، وإنما أرست العديد من المؤسسات والآليات التي تساعد على تفعيل تلك القوانين، نذكر منها:

أولا: وكالة مكافحة الفساد (ACA): أنشأت ماليزيا عدد من المؤسسات لمنع الفساد، ففي سنة 1967، تم إنشاء وكالة مكافحة الفساد (ACA) في ماليزيا وكان هدفها الرئيسي هو القضاء على الفساد، ومنع إساءة استخدام السلطة والممارسات الخاطئة، وقد لعبت هذه الهيئة دورا هاما في مكافحة الفساد، والحفاظ على نزاهة الإدارة الحكومية منذ إنشائها.[1] تتلقى هيئة مكافحة الفساد الماليزية النصح من قبل لجنة مكونة من سبعة مستشارين مستقلين، وتقوم بحملات لمكافحة الفساد من خلال وسائل الإعلام والمنتديات والندوات وورش العمل وعمليات التفتيش المفاجأة ...الخ[2].

[1] - www.anti-corruption.org/wp-content/uploads/2016/11/MALAYSIA.pdf , 13/08/2023, 20:26.

[2] - بن الطيب علي، مهلول زكرياء، مرجع سابق، ص 320.

ثانيا: مكتب الشكاوي العامة (PCB): في يوليو 1971، تم إنشاء مكتب الشكاوى العامة بهدف وضع آلية يمكن من خلالها لأفراد الجمهور تقديم شكاوى بشأن الممارسات الخاطئة وإساءة استخدام السلطة في الخدمة العامة.

يمكن لمكتب الشكاوي العامة التحقيق في الشكاوي المقدمة ضد القطاع العام بسبب عدم رضاهم عن أي إدارة. يتم التدقيق في أي إجراء حكومي إداري يعتبر غير عادل، ولا يتوافق مع القوانين واللوائح القائمة، فيه إساءة استخدام للسلطة، إساءة سلوك الموظفين العموميين، التأخير أو عدم تقديم الخدمات، نقص المرافق العامة وأوجه القصور الأخرى. تشمل وكالات القطاع العام السلطات الفيدرالية وسلطات الولايات والسلطات المحلية. يمكن للمكتب التحقيق في الشكاوى المقدمة ضد أي هيئات عامة تمت خصخصتها مثل المرافق العامة. ومع ذلك، فهي لا تتعامل مع الشكاوي المتعلقة بالسياسات والمسائل الحكومية التي تقع تحت سلطة لجنة الحسابات العامة ووكالة مكافحة الفساد ومكتب المساعدة القانونية. ولا تتدخل في النزاعات العائلية والمطالبات المدنية والشكاوي ضد الشركات الخاصة غير المرتبطة بالحكومة. [1]

ثالثا: الهيئة الماليزية لمحاربة الفساد (MACC):

نتيجة لما استشعرته الحكومة تراجعا لموقع ماليزيا وفقاً لمؤشر مدركات الفساد والذي كان له أثره فى انخفاض نسب الإستثمارات الخارجية. أقرت كل من الحكومة والبرلمان عام 2008 قانون إنشاء الهيئة القومية لمكافحة الفساد، وتتولى هيئة مكافحة الفساد عمليات متابعة التحقيق فى قضايا الفساد بشكل مستقل دون تبعية لرئيس مجلس الوزراء. وقد حدد القانون المنشأ للهيئة كلاً من الرؤية والرسالة التي يجب أن تقوم عليها الهيئة . حيث تتمثل رؤية الهيئة في السعي نحو بناء مجتمع ماليزي خال من الفساد قائم على تدعيم القيم الخلقية والروحية، والسعى نحو جعل هذه الهيئة نموذجا للتميز ليس فقط على المستوى القومى بل على المستوى الإقليمي، كما تتمثل رسالة الهيئة في " العمل على محاصرة الفساد بكل أشكاله والعمل بشكل مستمر على تدعيم وتقوية قيم النزاهة والشفافية وبناء كوادر بشرية فاعلة تعمل عمى تحقيق ذلك في كلا القطاعين العام والخاص.

وقد تبنت الهيئة في الفترات السابقة مجموعة من البرامج التي تمكن الحكومة الماليزية من مواصلة جهودها لدعم التنمية والإصلاح المستدام اللذان يضمننا استمرار السعي نحو تنفيذ أهداف المخطط 2050 من جهة، و من جهة أخرى يعضد من توجه الدولة المستمر نحو القضاء على الفساد الذي آمنت ماليزيا أنه من أهم المعوقات في وجه التنمية. ومن أهم تلك البرامج برنامج إعادة الهيكلة الحكومية و الذى تبنته الحكومة عام 2010 والذي بدوره اندرج تحته مجموعة من الخطط أهمها مجال النتائج الأساسية الوطنية "National Key Results Areas " وهي تلك الخطة التى ركزت العمل عمى ستة أهداف رئيسة وهي : تحسين مستويات الدخل والتقليل من معدلات

[1] - www.pcb.gov.my/annual/AOA_hanoi.pdf, 13/08/2023, 20:58, P 3.

الجريمة ومحاربة الفساد وتحسين عوائد العملية التعليمية والرقي بمستوى المعيشة لدى الفئات والأسر الفقيرة وتحسين البنية التحتية والنقل في المناطق الحضرية[1].

رابعا: الأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد: تم الإعلان عن إنشائها في ديسمبر 2003 وتعتبر الأولى من نوعها في منطقة آسيا والمحيط الهادي، أنشأتها وكالة مكافحة الفساد بغرض تقديم تدريب متخصص لضباط من ماليزيا والبلدان في مجال مكافحة الفساد والترويج لأفضل الممارسات في مجال التحقيقات، والرصد والمكافحة، وقد حصلت الأكاديمية على ثقة العديد من المؤسسات الدولية، ووافقت العديد من الدول على إرسال ضباط للتدرب على مكافحة الفساد في هذه الأكاديمية المتخصصة.

خامسا: معهد النزاهة الماليزي (IIM): أنشأ من أجل تنفيذ خطة النزاهة الوطنية، يقوم بعمليات البحث والتخطيط والتنفيذ والتنسيق والمراقبة والتقييم لمختلف آليات مكافحة الفساد، ومنذ إنشائه شارك في العديد من الدورات والموائد المستديرة مع الهيئات المهنية وأعضاء القطاع العام والخاص، للبحث عن كيفية التنسيق في مكافحة الفساد، كما نظم العديد من المؤتمرات كمؤتمر الأخلاقيات والنزاهة في عام 2005 ، بالتنسيق مع منظمة الشفافية الدولية ومنتدى صناعة البناء والتشييد.

سادسا: الهيئة الملكية لمكافحة الفساد في صفوف الشرطة (PDRM): تأسست سنة 2004 بعدما تعرض هذا الجهاز إلى انتقادات واسعة بخصوص إساءة استعمال السلطة وانتهاك حقوق الإنسان والفساد، وتهدف هذه الهيئة إلى تعزيز إدارة قوات الشرطة وغرس القيم والأخلاق بين أفرادها، ومعالجة الشكاوي المقدمة ضدها بطريقة شفافة ونزيهة، وهذا من أجل تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها الشرطة، وعدم التسامح مطلقا مع ممارسات الفساد. [2]

[1] - محمود صافي محمود، الدور التنموي للدولة في مكافحة الفساد "دراسة حالة ماليزيا"، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العدد 6، 2020، ص ص 109، 110

[2] - بن الطيب علي، مهلول زكرياء، مرجع سابق، ص 320.

خلاصة الفصل:

بناء على ما تم عرضه في هذا الفصل، نستخلص أن ماليزيا قد سعت جاهدة لإرساء قوانين ولوائح صارمة لمكافحة الفساد، وتشمل هذه القوانين عقوبات صارمة للمسؤولين الحكوميين والموظفين الذين يثبت تورطهم في الفساد. كما تم تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في القطاع الخاص هو الآخر من خلال مبادرات مثل إفصاح الشركات عن معلومات مالية وتقارير الأداء بشكل عام. من جهة أخرى فإن للمجتمع المدني دور هام في رصد حالات الفساد والمخالفات الإدارية، كما دعمت هذه الجهود بآليات ومؤسسات تسهر على تطبيق تلك اللوائح والقوانين.

وختاما، يمكن القول أن تجربة ماليزيا في محاربة الفساد وإرساء قواعد الشفافية والمساءلة هي تجربة متميزة ومتفردة، ومفيدة لباقي الدول النامية.

الخاتمة

في ختام هذه المذكرة، يمكننا القول بأن الشفافية والمساءلة تلعبان دورا في الحد من الفساد الإداري في الدول عامة وفي ماليزيا تحديدا وهو دور لا يمكن تجاهله، وبالتالي فإن تعزيز مستويات الشفافية في الحكومة والقطاع الخاص، وتوفير وسائل فعالة للمساءلة، وتشجيع مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام تعزز من مكافحة الفساد وتعزز من الثقة العامة في مؤسسات الدولة.

على الرغم من التحديات الدائمة التي تواجه ماليزيا في مجال مكافحة الفساد، إلا أن الالتزام بتعزيز الشفافية وتعزيز آليات المساءلة سيساهم في تعزيز العدالة والاستدامة في البلاد، وبالتالي فإنه يجب أن تستمر ماليزيا في تحسين وتطوير جهودها لتحقيق هذه الأهداف.

النتائج:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- تلعب الشفافية دورًا مهمًا في التقليل من الفساد الإداري، فكلما كانت المعلومات والعمليات الحكومية متاحة للجمهور بشكل أوسع، كلما تمكن المواطنين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني من مراقبة ورصد الأنشطة الحكومية بشكل أفضل.
- تم اعتماد قوانين ولوائح جديدة لمكافحة الفساد في ماليزيا، على غرار قانون الفساد الماليزي وغيره من القوانين ذات الصلة وهو ما ساهم في ردع الفساد.
- إن تأسيس المؤسسات والهيئات الماليزية لمكافحة الفساد كان له دور مهم في تحقيق الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي وحتى القطاع الخاص.
- لقد كان لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام دور محوري في رصد حالات الفساد والمخالفات الإدارية وتسليط الضوء عليها، وهذا ما ساهم في تعزيز الشفافية.
- كرست ماليزيا جهودا كبيرة لتحسين مناخ الأعمال وتقليل التعقيدات البيروقراطية بهدف تقليل فرص الفساد في القطاع الخاص.
- لا تزال ماليزيا كغيرها من الدول تواجه تحديات في مكافحة الفساد وضمان الشفافية والمساءلة في الإدارة الحكومية، لهذا فإن جهودها لا تزال حثيثة من أجل القضاء على تلك الظاهرة السلبية.

الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال مذكرتنا وهي:

- على الدول النامية التي ترغب في القيام بتنمية مستدامة ونهضة إقتصادية أخذ التجربة الماليزية كمثال رائد في محاربة الفساد.
- تبني رؤية واضحة وصريحة غايتها الحد من الفساد وإفشاء النزاهة والعدالة.
- ضرورة سنة قوانين تردع المفسدين يتساوى فيها المواطنون والمسؤولون، وتتساوى فيها كل طبقات المجتمع.

- خلق مؤسسات تسهر على تطبيق تلك القوانين وتحرص على معاقبة المفسدين، وإلا كانت القوانين بلا معنى.
- ضرورة وضع جهاز قضائي قوي نزيه ويتمتع بصلاحيات مطلقة لإنزال العقوبات على المفسدين.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

- أبو سويلم أحمد محود نهار، مكافحة الفساد، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
- البرغوثي بلال، كتاب النزاهة والشفافية والمسائلة في مواجهة الفساد، فلسطين، 2010.
- الشمري هاشم، الفتلي إيثار، الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والإجتماعية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- الطاهر نعيم إبراهيم، إدارة الفساد، دراسة مقارنة بالإدارة التطبيقية، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر، عمان، الأردن، 2013.
- الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
- بولمان محمد، مداخلات في القانون، ط 1، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب،2000.
- زين الدين بلال أمين، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن، ط1، ج 2، دار عفان للطباعة، القاهرة، مصر، 2012.
- عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في دول نامية، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر 1992.
- عبد العال محمد عبد اللطيف، جريمة غسيل الأموال ووسائل مكافحتها في القانون المصري ، دار النهضة، القاهرة، مصر، 2003.
- عبد المجيد محمود عبد المجيد، الفساد، ط2، ج1، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، مصر، 2014
- فوزي سامح، المساءلة والشفافية إشكاليات تحديث الإدارة المصرية في عالم متغير، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، 1999.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- السبيعي فارس بن علوش بن بادي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية، الرياض، 2010.
- بوراس بودالية، آليات الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي ، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وإدارة الأعمال، جامعة عين تيموشنت، كلية العلوم الاقتصادية، 2022.
- حرب نعيمة محمد، واقع الشفافية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، ، الجامعة الإسلامية، قسم إدارة الأعمال، 2011.

– دويري أحمد عودة، المساءلة في الإدارة العامة في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2002.

– عشيط هني سيف الدين، إشكالية الفساد السياسي على فعالية النظام السياسي الجزائري 1989-2007، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، فرع التنظيم السياسي والإداري، 2007.

– هشام مرزوك الشمري، الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والإجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2009.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

– السبعي فلاح بن خرج، أثر تطبيق الشفافية الإدارية أثر تطبيق الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري في شركات المالية السعودية المحلية العربية الإدارة، المجلد 37 ، العدد1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2010.

– القضاة آدم نوح، نحو نظرية إسلامية لمكافحة الفساد الإداري والتعامل مع تبعاته، الرياض، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، 2003.

– اللامي مازن زايد جاسم، الفساد بين الشفافية والإستبداد، مقالات المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام "نسكو يمن"، اليمن، 2012.

– بن الطيب علي، مهلول زكرياء، قراءة للتجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري ودعم الشفافية والنزاهة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاق الإقتصادية، العدد 3، جوان 2018.

– بوالفول هرون، بوزيان رحماني جمال، دور الشفافية والمسائلة في تحسين أداء الأجهزة الإدارية بالإدارات العمومية الجزائرية مجلة الدراسات المالية ومحاسبة والإدارية، جامعة الجزائر، المجلد 4، العدد 01، 2017.

– بوفليح نبيل، جريو سارة، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2018.

– توهامي إبراهيم، ليتيم ناجي، قراءة تحليلية في مضامين وأبعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 06-07 ماي 2012.

– حميداتو محمد الناصر، شليق عبد الجليل، خليفة عزي، "الفساد المالي كأحد أنماط الجريمة وسبل مواجهته –مع الإشارة للجزائر"، مقاربة نظرية تطبيقية، الملتقى الدولي الرابع بعنوان: الجريمة في الوطن العربي من منظور الإقتصاد الإجتماعي، جامعة الوادي، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2013.

– سايح بوزيد، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

– سوسن كريم الجابوري الفساد الاداري والمالي وأهم آثار الاقتصاد في العراق، مجلة العلم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية العدد 21، 2007

– فلاق محمد، دور الشفافية والمسائلة في الحد من فساد الاداري، تجارب دولية، مجلة ردة الاقتصاد في أعمال مظاهر الفساد، جامعة الشلف.

– ماني يمينة، "الفساد الإداري والمالي مفاهيمه، أسبابه وأشكاله وآثاره على التنمية الإقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 24–25 أفريل 2018.

– محمود صافي محمود، الدور التنموي للدولة في مكافحة الفساد "دراسة حالة ماليزيا"، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العدد 6، 2020.

– مفتاح صالح، معافي فريدة، الفساد الإداري والمالي أسبابه ومظاهره ومؤشراته، الملتقى الوطني حول آلية الشركات للحد من الفساد الإداري، جامعة بسكرة، الجزائر 06، 07 ماي 2012.

– نقماري سفيان، الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي، الملتقى الدولي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06–07 ماي 2012.

– هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الفساد الإقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الإقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلة كلية الشريعة بطنطا، المجلد 30، العدد 02، 2015.

- Sharah, Atallah. (2014). "Extent of Commitment in Applying Managerial Transparency in Jordan Government Institutions", ***Public Policy and Administration Research Journal***, Vol. 3,No. 4., PP. 64-77.
- Nur Barizah Abu Bakar, Zakiah Saleh, Muslim Har Sani Mohamad, Enhanceing Malaysian Public Sector Transparency and Accountability: Lessons and Issues, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 1, 2011.

رابعا: تقارير

– برنامج دعم الحكم المحلي والإستقرار في ليبيا، دراسة حول الشفافية والمساءلة في الإدارة المحلية بليبيا، يوليو 2017.

- قرادغي كاوه محمد فرج، أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري، منظمة كيدو، أربيل، العراق، 2011.

- مصلح عبير، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، رام الله، فلسطين، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة –أمان، 2013.

خامسا: المواقع الإلكترونية

- www.nazaha.iq/search_web/trboy/4.doc 2102/10/01,
رحيم حسين العكيلي، الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته، دائرة الكرادة، العراق، ص ص 7-6

- www.nazaha.iq/search_web/trboy/4.doc 2102/10/01.
- cpps.org.my/resource_centre/Corruption.pdf.
- www.anti-corruption.org/wp content/uploads/2016/11/MALAYSIA.pdf
- www.pcb.gov.my/annual/AOA_hanoi.pdf,
- www.transparency.org/en/cpi/2022,